المجلة المصرية لبحوث الاتصال الجماهيري

دورية علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن كلية الإعلام جامعة بني سويف

- ❖ رئيس مجلس الإدارة: أ.د/ عبدالعزيز السيد عميد كلية الإعلام جامعة بني سويف
- ❖ رئيس التحرير: أ.م.د/ أماني ألبرت وكيل كلية الإعلام للدراسات العليا والبحوث
- ❖ نائب رئيس التحرير: أ.م.د/ منى هاشم رئيس قسم الصحافة
- ❖ مدير التحرير: د/ نهى التلاوي مدرس بقسم العلاقات العامة
- ❖ سكرتير التحرير : د/ أحمد عطيه مدرس بقسم الصحافة

- بني سويف – جامعة بني سويف – كلية الإعلام – ت 0822130105
- الموقع الإلكتروني للمجلة :

http://www.media.bsu.edu.eg/ContentSide.aspx?section_id=11847&cat_id=21

- البريد الإلكتروني: MCR.Journal@masscomm.bsu.edu.eg

المراسلات

- عدد ديسمبر ٢٠٢٠
- الترقيم الدولي للنسخة الإلكترونية 2735-377X
- الترقيم الدولى للنسخة الورقية 2735-3796

تشكيل مجلس إدارة المجلة

رئيس مجلس الإدارة

أ.د/ عبدالعزيز السيد

عميد كلية الإعلام جامعة بني سويف

رئيس التحرير

أ.م.د/ أماني ألبرت

وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث

عضوا مجلس الإدارة

أ.م.د/ رشا عادل

وكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب

أ.م.د/ نسرين حسام الدين

وكيل الكلية لشئون البيئة وخدمة المجتمع

نائب رئيس التحرير

أ.م.د/ منى هاشم رئيس قسم الصحافة

مدير التحرير

د/ نهى التلاوي مدرس بقسم العلاقات العامة

سكرتير التحرير

د/ أحمد عطيه مدرس بقسم الصحافة

المسئول المالي والإداري

سارة سيد أحمد

هيئة التحرير من الخارج

أ.د/ محمود علم الدين

أستاذ الصحافة كلية الإعلام جامعة القاهرة

أ.د/ محمود يوسف

أستاذ العلاقات العامة كلية الإعلام

جامعة القاهرة

أ.د/ هويدا مصطفى

أستاذ الإذاعة والتليفزيون كلية الإعلام

جامعة القاهرة

الهيئة الاستشارية للمجلة

أ.د/ أميمة عمران

أستاذ الصحافة جامعة أسيوط

أ.د/ تيسير أحمد أبو عرجة

استاذ الصحافة جامعة البترا عمان الاردن

أ.د/ حلمي محمود محسب

استاذ الإعلام الالكتروني وعميد كلية

الإعلام جامعة جنوب الوادي

أ.د/ حمدي حسن

عميد كلية الإعلام ونائب رئيس جامعة مصر

الدولية الأسبق

أ.د/ شريف درويش اللبان

أستاذ ورئيس قسم الصحافة جامعة القاهرة

أ.د/ شيماء ذو الفقار

أستاذ الإذاعة و التليفزيون جامعة القاهرة

أ.د/ عادل عبدالغفار

أستاذ الإذاعة و التليفزيون جامعة القاهرة

ومدير الأكاديمية الدولية للهندسة وعلوم الإعلام

أ.د/ علي السيد عجوة

أستاذ العلاقات العامة والاعلان

جامعة القاهرة

أ.د/ عبدالرحيم درويش

أستاذ الإذاعة و التليفزيون جامعة بني سويف

أ.د/ فوزي عبدالغني

أستاذ الصحافة وعميد المعهد العالي

للإعلام الاسكندرية

أ.د/ محمد سعد إبراهيم

أستاذ الصحافة وعميد المعهد العالي

للإعلام بالشروق

أ.د/ محمد شومان

أستاذ الصحافة عميد كلية الاعلام

الجامعة البريطانية

أ.د/ محمد حسام الدين اسماعيل

أستاذ الصحافة جامعة القاهرة

أ.د/ محمد زين

أستاذ الصحافة جامعة بني سويف

أ.د/ محمود حسن اسماعيل

أستاذ الاذاعة والتليفزيون معهد الدراسات

العليا للطفولة

أ.م.د/ مروى يس

أستاذ الإذاعة والتليفزيون المساعد

جامعة بني سويف

أ.د/ سلوى العوادلي

أستاذ العلاقات العامة والاعلان

جامعة القاهرة

أ.د/ منى محمد سعيد الحديدي

أستاذ الاذاعة و التليفزيون جامعة القاهرة

أ.د/ نجوى كامل

أستاذ الصحافة جامعة القاهرة

أ.د /نرمين خضر

أستاذ العلاقات العامة و الاعلان

جامعة القاهرة

أ.د/ نهى عاطف العبد

أستاذ الإذاعة و التليفزيون

جامعة بني سويف

أ.د/ ليلى عبدالمجيد

أستاذ الصحافة جامعة القاهرة

أ.د/ هبه الله السمري

أستاذ الإذاعة و التليفزيون كلية الإعلام

جامعة القاهرة

أ.د/ وليد فتح الله بركات

أستاذ الإذاعة و التليفزيون كلية الإعلام

جامعة القاهرة

قواعد النشر

١. تقبل المجلة البحوث المتعلقة بمجال الإعلام سواء كان في تخصصات الإعلام التقليدي او الرقمي في مجالات الصحافة والإذاعة والتليفزيون والعلاقات العامة والإعلان والتسويق والراي العام.

٢. ترحب المجلة بنشر المقالات العلمية المتخصصة وترحب بإسهام الباحثين بعرض الكتب والتقارير العلميةوملخصات رسائل الماجستير والدكتوراة المتميزة.

٣. يخضع البحث المرسل إلى المجلة إلى التحكيم من قبل هيئة التحرير ويحق للمجلة بناء على راي اثنين من المحكمين، ويجوز عدم قبول البحث للنشر دون إبداء الأسباب.

٤. البحث المقبول للنشر يأخذ دوره للنشر حسب تاريخ قبوله للنشر.

٥. تكون أبعاد هوامش الصفحة (٢) سم، والمسافة بين الأسطر مفردة.ونوع الخط في المتن والعناوين للبحوث العربية **Simplified Arabic** وللبحوث الإنجليزية (**Times New Roman**)، بحجم١٤ .ويكون ترقيم صفحات البحث في أسفل الصفحة.

٦. تقبل البحوث باللغتين العربية أو الإنجليزية ويقدم مع البحث ملخص باللغتين العربية والإنجليزية لا يتجاوز (٢٠٠) كلمة لكل. يليهالكلماتٌ المفتاحية (**Key Words**) حيث لا تزيد على خمس كلمات.

٧. الأبحاث المقبولة للنشر لا ترد لإصحابها وتحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر ويلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر مادة نشرتها المجلة.

٨. أسلوب التوثيق المعتمد في المجلة هو نظام جمعية علم النفس الأمريكية، الإصدار السادس. (**American Psychological Association – APA – ED 6th**)

٩. يوقع الباحث على تعهد يفيد تحمله المسئولية الكاملة عن أي انتهاك أو تجاوز لأخلاقيات البحث في حالة ثبوته (مثل تجاوز الأخلاقيات العلمية المتعلقة بالتعامل مع العينات، والبيانات، والأدوات، وحق الملكية). وأن البحث لم ينشر ولم ولن يقدم للنشر إلى أي جهة أخرى.

١٠. إدارة المجلة غير مسئولة عن الأفكار والآراء الواردة بالبحوث المنشورة في أعدادها وإنما فقط تقع مسؤوليتها في التحكيم العلمي والضوابط الأكاديمية.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

هذا هو العدد الاول من المجلة العلمية لبحوث الاتصال الجماهيري التي تصدرها كلية الاعلام جامعة بني سويف .نقدمة للمهتمين بدراسات وبحوث الاعلام في مصر والوطن العربي.وتغمرنا السعادة ان ننشر في العدد الاول مجموعة من البحوث والدراسات العلمية المتنوعة التي سارع الباحثون في مصر والوطن العربي الي الاشتراك بها في المؤتمر العلمي الاول لكلية الاعلام جامعة بني سويف في الفترة من السابع الي الثامن من نوفمبر ٢٠٢٠.وقد تنوعت فيها الافكار والرؤي البحثية الجديدة التي تعالج قضايا ومشكلات المجتمع الملحة،ودور وسائل الاعلام التقليدية والرقمية في التعاطي معها ؛في اطار دورالبحث العلمي في خدمة المجتمع ودعم خطط الدولة التنموية في ظل رؤية مصر ٢٠٣٠.

ويضم العدد مجموعة دراسات بمثابة جهدا علميا لمجموعة من الباحثين المنتمين لمؤسسات بحثية واكاديمية مختلفة بما يعكس تنوع الرؤي العلمية المقدمة في مجال دراسات الاعلام بشقية التقليدي

اخيرا نتمني ان تضيف الدراسات المقدمة رصيدا علميا في مجال التراكم العلمي والخبرات البحثيةلكل المهتمين بدراسات وبحوث الاعلام في كليات واقسام ومعاهد الاعلام علي المستوي المصري والعربي.

والله الموفق والمستعان

أ.د.عبد العزيز السيد

رئيس مجلس الادارة

كلمة رئيس التحرير

تنطلق المجلة المصرية لبحوث الاتصال الجماهيري برؤية تسعى لتحقيق التميز العلمي والريادة فيما يتعلق بنشر الأبحاث المتعلقة بالإعلام والاتصال إقليمياً ودولياً.

وبرسالة أساسية هي دعم الإبداع الفكري وفق المعايير الدولية بأطر الأصالة والدقة والمنهجية.

وتنطلق المجلة بعد سنوات من إنشاء كلية الإعلام عام ٢٠١٣، وجاء إطلاقها تماشياً مع المحور الرابع لرؤية مصر ٢٠٣٠ المعرفة والابتكار والبحث العلمي، كركائز أساسية للتنمية المستدامة والاستثمار في البشر، وبناء قدراتهم الإبداعية والتحفيز على الابتكار ونشر ثقافته ودعم البحث العلمي وربطه بالتعليم والتنمية.

ويأتي الهدف الرئيس من المجلة كمنصة تجمع بحثي تكفل التواصل العلمي الخلاق، لتجميع رؤى باحثي الإعلام بمختلف تخصصاته وفروعه ونشر وعرض نتائج وتوصيات الدراسات المبنية على أسس علمية منضبطة للاستفادة منها في تطوير الواقع، ما يساهم في إطلاق رؤية استراتيجية متكاملة شاملة للإعلام ومن أجل صياغة رؤية مستقبلية لتطوير بحوث الإعلام.

وسنحرص في المجلة على تقديم دراسات ذات أصالة علمية مبنية على عدم التكرار والاختلاف والتميز واستكشاف موضوعات مدروسة باستخدام منهجية أصيلة وفي نفس الوقت تعتمد التجديد والابتكار والإبداع لخلق رصيد معرفي تراكمي يسمح بتكوين رؤى تفصيلية دقيقة تقود إلى الفهم الأعمق للمشكلات، ورؤى استراتيجية متكاملة يمكن أن تكون إطارًا مَعْرِفِيًّا لصناعة قرارات رشيدة، تساهم في خلق تغيير إيجابي في المجتمع.

وتسعى المجلة أيضا لرصد وتحليل الاجتهادات والإضافات المعرفية والنظرية والمنهجية في الدراسات الإعلامية العربية والأجنبية لتقديمها كرؤية استراتيجية تنطلق منها الممارسات الإعلامية. ولتحتل مكانة في التصنيفات الدولية.

ويضم هذا العدد مجموعة من الأبحاث الهامة في مجال الإعلام وهي:

الدراسة الأولي... التوظيف الدلالي للغة الصامتة والشعارات المصاحبة لأيقونات التنظيمات الإرهابية في الصحف المصرية خلال العقد ٢٠١١-٢٠٢٠م

الدراسة الثانية ... دلالات توظيف الانفوجرافيك في الحملات التسويقية للشركات متعددة الجنسية العاملة في مصر

الدراسة الثالثة ...الدور الاتصالى للبيع الشخصى وتأثيره على القرار الشرائى لدى المستهلكين

الدراسة الرابعة ... دور القائم بالاتصال في الصحف المصرية في مواجهة حروب الجيل الرابع

الدراسة الخامسة ... المفاهيم الاتصالية للتربية الإعلامية عند جمهور الطلاب والقائم بالاتصال وأثرها في دعم الأمن القومي

الدراسة السادسة ... توظيف صحافة الفيديو في المواقع الإلكترونية المصرية

الدراسة السابعة ... التحليل السيميولوجي لخطاب الاعلانات الخدمية

الدراسة الثامنة ... الاتصالات الحوارية للمنظمات في المحتوى الرقمي للعلاقات العامة على الفيس بوك

الدراسة التاسعة ... تحولات البيئة الرقمية في مجتمع المعرفة وانعكاساتها على حقوق الملكية الفكرية بالمملكة العربية السعودية قراءة في ديناميكية الواقع وإحداثيات المستقبل

الدراسة العاشرة ... تعرض الشباب المصرى للبرامج الدينية بالفضائيات العربية وعلاقته بمدى التوعية بخطورة الإرهاب كأحد أشكال حروب الأجيال

الدراسة الحادية عشر ... الاستعمار الإلكتروني للعقول في ظل حروب الجيل وإنعكاساته على الأمن الفكري في المجتمع المصري

الدراسة الثانية عشر ... الإعلان الإلكتروني للشركات الدولية و بناء سمعة العلامة التجارية

الدراسة الثالثة عشر ... العوامل المؤثرة علي الآداء المهني للقائم بالإتصال بوسائل الاعلام الاقليميه في ظل الثوره التكنولوجية

رئيس التحرير
أ. م. د. أماني ألبرت

محتويات العدد

- التوظيف الدلالي للغة الصامتة والشعارات المصاحبة لأيقونات التنظيمات الإرهابية في الصحف المصرية خلال العقد ٢٠١١-٢٠٢٠م " دراسة تحليلية. د. حسن محمد فرحات ١
- دلالات توظيف الانفوجرافيك في الحملات التسويقية للشركات متعددة الجنسية العاملة في مصر دراسة تحليلية سيميولوجية د. نهى حسين التلاوى ٤٧
- الدور الاتصالى للبيع الشخصى وتأثيره على القرار الشرائى لدى المستهلكين دراسة ميدانية على المستهلك النهائى د. هانى فوزى عبدالغنى ٨٠
- دور القائم بالاتصال في الصحف المصرية في مواجهة حروب الجيل الرابع دراسة ميدانية د. يسري محمد سالم حبق ١٠٨
- المفاهيم الاتصالية للتربية الإعلامية عند جمهور الطلاب والقائم بالاتصال وأثرها في دعم الأمن القومي د. أُسام الدين أنور محمد عبيد ١٣٢
- توظيف صحافة الفيديو في المواقع الإلكترونية المصرية أحمد محمد عبد الله يوسف علوي ١٥٩
- التحليل السيميولوجي لخطاب الاعلانات الخدمية دراسة تحليلية بالتطبيق علي حملة ١٠٠مليون صحة شادي ربيع محمد على ١٧٩
- الاتصالات الحوارية للمنظمات في المحتوى الرقمي للعلاقات العامة على الفيس بوك (دراسة تحليلية) سعيد عبد المنعم الدسوقى محمود ٢٠٦

- تحولات البيئة الرقمية في مجتمع المعرفة وانعكاساتها على حقوق الملكية الفكرية بالمملكة العربية السعودية قراءة في ديناميكية الواقع وإحداثيات المستقبل رياض بن ناصر الفريجي ٢٣٠
- تعرض الشباب المصرى للبرامج الدينية بالفضائيات العربية وعلاقته بمدى التوعية بخطورة الإرهاب كأحد أشكال حروب الأجيال (دراسة تحليلية) رنا محمد عبدالله بركات ٢٦١
- الاستعمار الإلكتروني للعقول في ظل حروب الجيل وإنعكاساته على الأمن الفكري في المجتمع المصري (دراسة ميدانية على عينه من الشباب الجامعي) شيرين جمال حسن ٢٨٧
- الإعلان الإلكتروني للشركات الدولية و بناء سمعة العلامة التجارية "دراسة تحليلية " كريمة سعد شفيق عبد الكريم ٣٠٨
- العوامل المؤثرة علي الآداء المهني للقائم بالإتصال بوسائل الاعلام الاقليميه في ظل الثوره التكنولوجية علا عبد الراضي ٣٣١

تحولات البيئة الرقمية في مجتمع المعرفة وانعكاساتها على حقوق الملكية الفكرية بالمملكة العربية السعودية

قراءة في ديناميكية الواقع وإحداثيات المستقبل

رياض بن ناصر الفريجي

باحث دكتوراه في الإذاعة والتليفزيون بجامعة الإمام محمد بن سعود

ملخص الدراسة

يستهدف الباحث من خلال هذه الدراسة التي تنتمي للبحوث الوصفية الكشف عن المشاكل التي واجهت وتواجه الحقوق الفكرية والمادية للمؤلفين في البيئة الرقمية ومحاولة معرفة الوضع على المستوي العربي مع تسليط الضوء على الحالةً في ذلك على المنهج الوصفي القائم على وصف ودراسة السعودية في ذلك، معتمداً علىً منهجيا واقع حقوق الملكة الفكرية والحقوق المجاورة في البيئة الرقمية مرتكزا إجراءات المنهج المسحي المنهجية باعتباره الأقرب والأنسب لطبيعة هذه الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك اهتمام دولي وعربي ووطني بموضوع الملكية الفكرية وما يتصل بها من ابتكارات وإبداعات العقل سواء في إنتاج المواد الأدبية والفنية أو في الاختراعات التطبيقية الصناعية، فالملكية الفكرية تعد ثمرة من ثمرات الإبداع الإنساني، وباتت تكتسب أهمية ثقافية واقتصادية واجتماعية في ظل تحولات البيئة الرقمية في مجتمع المعلومات الذي بات هو الآخر يميز دولة عن أخرى.

يؤدي النهوض بالملكية الفكرية وحمايتها إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي وإتاحة فرص عمل وصناعات وإبداعات جديدة قد ترفع من نوعية الحياة وإمكانية التمتع بها.

تحولات البيئة الرقمية تصعد من وتيرة تنامي الاهتمام بحماية حقوق الملكية الفكرية، وتخلق مجالات وأبعاداً جديدة سواء في ميادين الاعتداء على الملكية الفكرية أو في أساليب حماية المصنفات الفكرية والصناعية التي أضافتها

البنية التحتية والمعلوماتية والتشريعية المبنية على التحول الرقمي في مجتمع المعلومات يمكن أن تعزز ثقافة حماية الملكية الفكرية من خلال العديد من البرامج والأنشطة والعمل على التجديد والابتكار في بيئة العمل لدعم وحماية الملكية الفكرية مع التركيز على التنفيذ الفعال لها.

الكلمات المفتاحية: ١- الملكية الفكرية ٢- احداثيات المستقبل

مقدمة:

أدى دخول تقنية الحاسبات الآلية وتحولات البيئة الرقمية في مختلف النشاطات العلمية والبحثية والثقافية وغيرها إلى ضرورة دراسة انعكاساتها على العديد من القضايا والمجالات الحياتية الجديدة التي لم تكن موجودة منذ منتصف القرن العشرين.

ومن بين هذه المجالات حق التأليف والملكية الفكرية في ظل تكنولوجيا المعلومات والمعرفة، فالانفجار الهائل في مجتمع المعرفة والاتصالات بالإضافة إلى التطورات المتلاحقة في مجال التقدم العلمي والابتكار التكنولوجي وظهور البيئة الرقمية، أدى إلى التوسع في نطاق حماية الملكية الفكرية- ومد فترات الحماية- وزاد من حالة القلق بشأن كيفية ممارسة حقوق الملكية في عدد من المجالات الفكرية، حيث أن هذه الممارسة قد تنعكس بالسلب على حدود الإبداع والابتكار ونشر المعرفة بدلاً من التشجيع والتحفيز والدعم.

فعلى الرغم من الفائدة التي جلبتها البيئة الرقمية الحديثة للمجال الفكري، إلا أنها أثرت سلباً على بعض الثوابت الأساسية المكونة لحرية الإنسان وحقوقه في مجال الإبداع، فأصبحنا نلاحظ فوضى النشر الذي ساهمت فيه-دون قصد- الأوعية الرقمية الحديثة والنشر الإلكتروني، والذي أدى إلى ذوبان ما يسمى بالملكية الفكرية خاصةً في بعض البلدان التي لا تمتلك الخبرة والقدرة وكذا البنية التحتية لمواكبة القوانين المنظمة والحافظة لحقوق الإبداع والتأليف.

وتعاني المملكة العربية السعودية من مشاكل في حفظ حقوق المبدعين والمؤلفين في البيئة الكلاسيكية للنشر، وهو ما نجده في مشكلات الإيداع القانوني والحماية الفكرية للمؤلفين والناشرين والمبدعين نتيجة لظهور البيئة الإلكترونية التي تتميز بانفجار رقمي رهيب ومتداخل وشائك.

لذا أراد الباحث التطرق إلى حالة ووضعية حماية حقوق الملكية الفكرية في المملكة العربية السعودية التي يبدو أنها تعاني نقصاً وقصوراً في هذا الاتجاه في ظل تحولات البيئة الرقمية في مجتمع المعرفة من خلال هذه الدراسة والتي تأتي في عده محاور نظرية وفكرية يسبقها مدخل منهجي يتناول فيه الباحث الإجراءات المنهجية التي انتهجها في إعداد دراسته، ويتبعها خاتمة تتضمن نتائج الدراسة وتوصياتها، وذلك على النحو التالي:

- ماهية الملكية الفكرية بين حق الحماية وحق الوصول.
- تحولات البيئة الرقمية وانعكاساتها على حقوق الملكية الفكرية.
- الاستخدام العادل للنتاج الفكري الرقمي لمجتمع المعرفة.
- حقوق الملكية الفكرية بالمملكة العربية السعودية...المحددات والتشريعات.
- استراتيجيات معالجة حقوق الملكية الفكرية في العصر الرقمي.

مشكلة الدراسة:

أصبح لتكنولوجيات الاتصال الحديثة وكذا لتحولات البيئة الرقمية في مجتمع المعرفةدور أساسي في زيادة حجم الإنتاج الفكري،وزيادة حركية تبادل المواد العلمية والثقافية على المستوى العالمي والعربي، وأمام هذا التطور التكنولوجي الهائلظهرت الحاجة إلى حماية هذا الإنتاج الفكري من الضياع وتوفير الرعاية القانونية لموضوع الملكية الفكرية في ظل البيئة الرقمية.

وقد برز الحديث عن حقوق الملكية الفكرية بقوة في الآونة الأخيرة،وبخاصة بعد ظهور الإنترنت وانتشار المحتوى الرقمي وإتاحته على الشبكة العنكبوتية، وما تبعه من سهولة في النسخ والتعديل والتي أدت بدورها إلى تزايد القيمة الاقتصادية لمجتمع المعرفة والموارد الذهنية في دول العالم المختلفة[i].

وقد أثر ذلك بالطبع سلباً على حدود الإبداع والابتكار ونشر المعرفة، وكان لها انعكاسات خطيرة على حقوق الملكية الفكرية في العديد من البلدان العربية، ولاسيما في المملكة العربية السعودية التي باتت واحدة من البلدان العربية التي تبحث عن آليات جديدة لحماية حقوق الملكة الفكرية في ظل تحولات البيئة الرقمية المستحدثة، وتتمثل مشكلة هذه الدراسة في محاولة التعرّف على التطورات الحديثة والتحديات التي تواجه حقوق التأليف بالنسبة للإنتاج الفكري الرقمي في ظل المواد المرقمنة التي تبث عبر الإنترنت، وما يمكن تسميته بالاستخدام العادل في العصر الرقمي، وكذلك التعريف بوسائل حماية حقوق التأليف ومدى تحديث التشريعات الوطنية السعودية حتى تتلاءم مع التوجهات الحديثة في مجال حماية حقوق التأليف في البيئة الرقمية.

كما تستهدف الدراسة محاولة الكشف عن المشاكل التي واجهت وتواجه الحقوق الفكرية والمادية للمؤلفين في البيئة الرقمية ومحاولة معرفة الوضع على المستوى العربي مع تسليط الضوء على الحالة السعودية في ذلك.

ويمكن بلورة مشكلة الدراسة في التعرف على:**"تحولات البيئة الرقمية في مجتمع المعرفة وانعكاساتها على حقوق الملكية الفكرية بالمملكة العربية السعودية"** والتي يحاول أن يستقرأ من خلالها الباحث ديناميكية الواقع وما يفرزه المستقبل في هذا المجال من إحداثيات.

أهداف الدراسة:

يسعى الباحث من خلال دراسته تحقيق الأهداف الآتية:

١. التعرف على انعكاسات البيئة الرقمية على حقوق الملكية الفكرية في المجتمع السعودي.
٢. توصيف الوضع الراهن في قضية حماية حقوق الملكية الفكرية على المستوى العربي مع تسليط الضوء على الحالة السعودية.
٣. إلقاء الضوء على المشاكل التي تواجه الحقوق الفكرية والمادية للمؤلفين في البيئة الرقمية بالمملكة العربية السعودية.
٤. التعرف على التشريعات والقوانين السعودية لحماية حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية.
٥. كشف الأبعاد المختلفة لحماية حقوق الملكة الفكرية، ورصد الآليات والاستراتيجيات المتبعة بالمملكة العربية السعودية للتصدي لظاهرة انتهاك هذه الحقوق.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من اعتبارات عدة، يستطيع أن يجملها الباحث في النقاط التالية:

١. تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الهامة من الناحية المعرفية التي تحاول رصد تأثيرات البيئة الرقمية على مجتمع المعرفة وانعكاساتها على حقوق الملكية الفكرية بالمملكة العربية السعودية.
٢. تقدم هذه الدراسة إطاراً نظرياً ومعرفياً، يمكن من خلاله التفاعل مع ديناميكية الوضع الراهن في قضية حقوق الملكية الفكرية على المستوى العربي مع تسليط الضوء على الحالة السعودية.
٣. تقوم بالتعريف بحقوق التأليف الرقمية، وكذلك التعريف بوسائل حماية حقوق التأليف ومدى تحديث التشريعات الوطنية السعودية حتى تتلاءم مع التوجهات الحديثة في مجال حماية حقوق التأليف في البيئة الرقمية.
٤. تقترح حلولاً للمشاكل التي قد تواجه الحقوق الفكرية والمادية للمؤلفين في البيئة الرقمية بالمملكة العربية السعوديةمن خلال استقراء ما يفرزه المستقبل من إحداثيات.

٥. استثارة الباحثين لتناول ظاهرة التعدي على حقوق الملكية الفكرية في المجتمعات العربية بوجه عام والمجتمع السعودي على وجه الخصوص بمزيد من الدراسات، من زوايا متعددة بهدف التصدي لخطورتها على حرية الإبداع ونشر المعرفة في ظل تحولات البيئة الرقمية في مجتمع المعرفة.

تساؤلات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية:

١. ما وضعية حقوق الملكية الفكرية في ظل تحولات البيئة الرقمية بالمملكة العربية السعودية؟
٢. ما مدى إدراك مفهوم الملكية الفكرية في المجتمع السعودي؟
٣. ما أبعادحماية حقوق الملكية الفكرية وحدودهافي المجتمع السعودي؟
٤. ما انعكاسات تحولات البيئة الرقمية على حقوق الملكية الفكرية بالمملكة العربية السعودية؟
٥. إلى أي مدى تم تحديث التشريعات الوطنية الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية بما يتلاءم مع التوجهات الحديثة في العصر الرقمي في المملكة العربية السعودية؟
٦. فيم تتمثل أهم محاولات الوصول إلى الاستخدام العادل للنتاج الفكري الرقمي في ظل تحولات البيئة الرقمية؟
٧. ما الآليات والاستراتيجيات المتبعة للتصدي لظاهرة انتهاك حقوق الملكية الفكرية بالمملكة العربية السعودية؟

نوع الدراسة ومنهجها:

تنتمي هذه الدراسة بطبيعتها المنهجية والنظرية إلى الدراسات والبحوث الوصفية التي تعنى بدراسة واقع الأحداث والظاهرة والآراء التي أثيرت حولها، وتحليلها وتفسيرها بهدف الوصول إلى استنتاجات مفيدة، إما لتصحيح الظاهرة أو تحديثها أو استكمالها أو تطويرها[ii]، إذ تسعى الدراسة إلى التعرف على تحولات البيئة الرقمية في مجتمع المعرفة وانعكاساتها على حقوق الملكية الفكرية بالمملكة العربية السعودية، والتي يحاول أن يستقرأ من خلالها الباحث ديناميكية الواقع وما يفرزه المستقبل في هذا المجال من إحداثيات.

وللإجابة عن تساؤلات الدراسة التي سبق الإشارة إليها، يعتمد الباحث على منهج المسح الوصفي، والذي ينطلق من الاستقراء الفاحص لأدب الموضوع بغية الخروج بمؤشرات تعكس الوضع الراهن للموضوع محل البحث.

مصطلحات الدراسة وتعريفاتها الإجرائية:

يستخدم الباحث تعريفاً إجرائياً لمصطلحات دراسته مستلهماً إياها من مجمل التعريفات المتفق علها علمياً بالشكل التالي:

تحولات البيئة الرقمية: هي "مجموعة التغيرات التكنولوجية والتقنية الحديثة التي أفرزت الثورة المعرفية الرابعة في وسائل الاتصال والمعلوماتية، وقد أثرت بشكل جذري على مجتمع المعلومات وهويته، وعززت من قيمة المعرفة واختراق الأنساق المعلوماتية المختلفة[iii].

كما تعرف البيئة الرقمية بأنها:"البيئة التي تعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا الرقمية الحديثة وتشمل عدداً هائلاً من المصادر الإلكترونية والتسهيلات الفنية المرتبطة بإنتاج المعلومات واستخدامها كما أنها تمثل تطوراً لنظم وبحث واسترجاع المعلومات"[iv].

ويقصد بها الباحث إجرائياً: "التحولالرقمي والتكنولوجي الذي يعتمد بصورة أساسية علىبرامج الحواسيب،ويفرز أشكالاً ونماذج حديثة في حقل الإبداع والإنتاجوالنشر، ويؤثر على بنية وسائل الاتصال ومجتمع المعرفة".

مجتمع المعرفة:هو المجتمع الذي يقوم أساسًا على نشر المعلومات والمعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي.

كما يقصد به أيضاً:"جميع الأنشطة والموارد والتدابير والممارسات المرتبطة بالمعلومات إنتاجاً ونشراً وتنظيماً واستثماراً، ويشمل إنتاج المعلومات أنشطة البحث على اختلاف مناهجها وتنوع مجالاتها، بالإضافة إلى الجهود والتطوير والابتكار على اختلاف مستوياتها كما يشمل أيضاً الجهود الإبداعية، والتأليف الموجه لخدمة الأهداف التعليمية والتثقيفية والتطبيقية[v].

ويقصد الباحثبمجتمع المعرفةإجرائياً:"المجتمع الذي يعتمد في تطوره بصوره أساسية على المعلومات وشبكات الاتصال الرقمية والحواسيب".

حقوق الملكية الفكرية:تعرف الملكية لغةً بأنها احتواء الشيء والقدرة على التصرف فيه بانفراد، أما اصطلاحاً عند الفقهاء فيقصد بها العلاقة الشرعية بين الإنسان والشيء، والتي ترتب له حق التصرف فيه وتحجز الغير عن هذا التصرف، وهو قدرة يثبتها الشرع ابتداء على التصرف إلا لمانع، وتعريفها عند الحكماء هو هيئة تفرد للشيء بسبب ما يحيط به وينتقل بانتقاله[vi].

وعلى هذا الأساس فإن حق الملكية هو أوسع الحقوق العينية نطاقاً، بل هو جمع هذه الحقوق العينية، وعنه تتفرع جميعاً، فمن له حق الملكية على شيء كان له حق استعماله وحق استغلاله وحق التصرف فيه وبذلك يستجمع كل السلطات التي يعطيها القانون للشخص على الشيء[vii].

وتقسم حقوق الملكية الفكرية إلى ملكية أدبية وصناعية:

-مصطلح الملكية الأدبية يشمل:(حق المؤلف والحقوق المجاورة).

-مصطلح الملكية الصناعية يشمل:(العلامات التجارية، والأسماء التجارية، براءات الاختراع، نماذج المنفعة، النماذج والرسوم الصناعية، بيانات المصدر، تسميات المنشأ، المؤشرات الجغرافية،التصاميم للدوائر المتكاملة، الأسرار التجارية والمنافسة غير المشروعة، الأصناف النباتية الجديدة)[viii].

ونظراً لطبيعة الموضوع البحثي للدراسة فيقصد الباحث بالملكية الفكرية اجرائياً"الملكية الرقمية": والتي تشمل حقوق الملكية الفكرية على الإنترنت، أي كل مصنف إبداعي ينتمي إلى البيئة الرقميةفي مجتمع المعرفة، والذي يعد مصنفاً رقمياً، وهذا لا يؤثر برأي الباحث على انتماء المصنف بذاته إلى فرع أو آخر من فروع الملكية الفكرية.

الأدبيات السابقة:

يرى الباحث أن عملية تحولات البيئة قد وضعت تحديات كبيرة أمام المجتمعات العربية بوجه عام والمجتمع السعودي بوجه خاص، مما يتطلب دوراً وجهداً كبيرين في الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية، فلم تزل تلك المسائل مثار جدل ومحل بحث من قبل الباحثين في حقل البيئة الرقمية ومجتمع المعرفة، فمشكلة حقوق الملكية الفكرية باتت من أهم القضايا الأخلاقية، وبخاصة في ظل تحولات البيئة الرقمية، ومن هذه المنطلقيركز الباحث على رصد الخبرات البحثية والأدبيات السابقة التي تتناول هذا المجال الذي يربط تحولات البيئة الرقمية في مجتمع المعرفة وانعكاساتها على حقوق الملكية الفكرية في البلدان العربية بوجه عام وبالمملكة العربية السعودية على وجه التحديد، والذي يتسم بالثراء المعرفي من حيث المساهمات العلمية التي تناولت حقوق الملكية الفكرية، والبيئات الرقمية الحاضنة لها، والجهود التي تبذل للتصدي للتعديات الجسيمة عليها.

وقد استعرض الباحثالأدبيات السابقة بعد مراجعة بعض النتاج الفكري المنشور، وغير المنشور باللغة العربية والإنجليزية، والمتوافرة في الدوريات العلمية المتخصصة إلى جانب المستخلصات البحثية، وقواعد البيانات المتوافرة على الإنترنت،والتي قد تسهم في تعميق الفهم المنهجي لهذه الدراسة حيث:

١. قدمت عفاف محمد نديم دراسة بعنوان" حقوق الملكية الفكرية في العصر الرقمي بين الحماية القانونية والوصول العادل للمعلومات" عام (٢٠١٨)[ix]:تطرقت فيها إلى الاستخدام العادل بالنسخ غير المصرح به للعمل المحمي بموجب حقوق الطبع والنشر، دون الوقوع في مشكلة، وارجعت الباحث أهمية الدراسة إلى التعريف بحقوق التأليف الرقمية، وكذلك التعريف بوسائل حماية حقوق التأليف ومدى تحديث التشريعات السعودية حتى تتلاءم مع التوجهات الحديثة في مجال حماية حقوق التأليف في البيئة الرقمية، وانتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أثرت موضوع البحث من أهمها:تتوافر مجموعة من الخصائص والسمات للملكية الفكرية على اعتبار أن الملكية الفكرية الرقمية ثمرة الإبداع الفني، إضافة إلى أهميتها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية. ونتيجة للقفزة الرقمية التي حدثت في العالم فقد أدت إلى إحداث أثر بالغ على كافة شؤون الحياة، كما كان لها أثر مباشر على الملكية الفكرية، فقد أعطت حق التأليف ما يستحقه وأعطت كذلك المستفيد حق الإفادة من المعلومات دون استخدامها تجارياً.

٢. وقدم إبراهيم قويدر جلول عام (٢٠١٨) دراسة بعنوان" الحماية القانونية للملكية الفكرية في البيئة الرقمية"[x]: واستهدفت الدراسة التعرف على إمكانية تصدي التشريعات القانونية إلى ظاهرة القرصنة المتعلقة بحقوق الملكية الأدبية والفنية في حق المؤلف والحقوق المجاورة ، مع إبراز دور التأصيل القانوني وطرق الحماية القانونية من خلال قراءة تحليلية ، ونقدية للآليات القانونية المتبعة لحماية هذه الحقوق في البيئة الرقمية في ظل الوصول الحر للمعلومات، ودعا الباحث إلى ضرورة التفكير ملياً في حلول قانونية على المستوى الدولي والمحلي لحماية المؤلفين والمبتكرين من كل تعدي وانتهاك لحقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية من خلال محاولة الإجابة على مدى كفاية الحماية القانونية لأصحاب حقوق الملكية الفكرية من الاعتداءات الواقعة عليها في البيئة الرقمية،وبخاصة برامج الحاسوب التي تعد من أول وأهم مصنفات المعلومات التي حظيت باهتمامكبير من حيث الاعتراف بها،مع توفير الحماية القانونية لها، ووفقا لاتفاقية (تريبس) .

٣. كما قدمت وسيمة مصطفى هنشور دراسة بعنوان "حماية الملكية الفكرية عبر الإنترنت في إطار المنظمة العالمية للملكية الفكرية" عام (٢٠١٧)[xi]:تناولت دورالتكنولوجيات الحديثة للاتصال الأساسي في زيادة حجم الإنتاج الفكري وفي زيادة حركية تبادل المواد العلمية والثقافية على المستوى العالمي وبشكل خاص عبر شبكة الإنترنت، والذي أدى إلى ضرورة حماية هذا الإنتاج الفكري من الضياع وتوفير الرعاية القانونية لموضوع الملكية الفكرية في ظل شبكة المعلومات الدولية، خاصة مع تزايد الاعتراف بأن الملكية الفكرية أداة مهمة في التنمية الاقتصادية وتكوين الثروات، كما أكدت الباحثة على أن حق المؤلف يمكن أن يكون عنصراً محركاً في الاقتصاديات الوطنية وكذا الدولية، إذ تعتبر قضية حماية الملكية الفكرية عبر شبكة الإنترنت من أهم التحديات التي تواجهها التشريعات في الوقت الحاضر والتي تتطلب إيجاد حلولا لها قابلة للتنفيذ.

٤. وقد أشار الباحثان الزبير بلهوشات، محمد رحايلي عام(٢٠١٦) في دراستهما التي جاءت بعنوان" حقوق المؤلف والحقوق المجاورة في البيئة الرقمية: الحالة الجزائرية"[xii]إلىدخول تقنية الحاسبات الآلية في مختلف النشاطات العلمية والبحثية والتجارية وغيرها إلى ضرورة معالجة القوانين للعديد من القضايا الجديدة التي لم تكن موجودة منذ منتصف القرن العشرين ومن بين هذه القضايا حق التأليف وتكنولوجيا المعلومات، فالانفجار الهائل لتكنولوجيا المعلومات

والاتصالات بالإضافة إلى التطورات المتلاحقة في مجال التقدم العلمي والابتكار التكنولوجي -برأي الباحث- أدى إلى التوسع في نطاق حماية الملكية الفكرية- ومد فترات الحماية- والقلق بشأن كيفية ممارسة حقوق الملكية الفكرية في عدد من المجالات وخاصة تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الحيوية حيث إن هذه الممارسة قد تنعكس بالسلب على الإبداع والابتكار ونشر المعرفة بدلاً من تشجيعهم ودعمهم، وأشارت الدراسة إلى ضرورة نشر الوعي بالملكية الفكرية وأهميتها، خاصة أن هذا الموضوع ذو جوانب كثيرة تهم كافة المجتمع يستوي في ذلك المخترعون وغيرهم، ونشر الوعي يمكن أن يأخذ عدة أشكال لعل أحدها أن يكون هناك مقرراً لطلاب الجامعات في كافة التخصصات، يولي اهتماماً بالملكية الفكرية وأهميتها ليكون لخريجي الجامعات خلفية مناسبة تجعله قادراً على التعامل مع القضايا المرتبطة بهذا الموضوع.

٥. وقد قدمت سعاد جواهرة عام (٢٠١٦) دراسة بعنوان"الطبيعة الخاصة للجرائم الواقعة على الملكية الفكرية في البيئة الرقمية [xiii]: حيث استهدفت الباحثة من خلال الدراسة التعرف على جرائم الملكية الفكرية بأبعادها المتشعبة باعتبارها من أهم القضايا التي تشغل الفكر القانوني اليوم، خاصة في ظل ارتكابها باستخدام الوسائل التقنية الحديثة، نظراً لما تسببه هذه العملية من إلحاق الضرر بمصنفات الملكية الفكرية بكافة أشكالها الأدبية والفنية والصناعية والتجارية، وكذا الخسائر المادية التي تتكبدها الدولة من جراء هذه العمليات الغير قانونية، واستنتجت الباحثة أنه لابد من إجراء حوار حول مسألة بيع المعلومات إلى المستفيدين، فهذه المسألة الشائكة تهدد التوازن الموجود بين حق المؤلف في التمتع بما يدره عليه نتاجه الفكري الذى تكفله الأنظمة واللوائح المعمول بها في أغلب دول العالم، وحق المستفيد في الحصول على المعلومات التي يحتاجها للبحث والدراسة وليس لها أي جانب تجاري بدون أية معوقات أو حواجز.

٦. أما دراسة نرجس صفو عام (٢٠١٦) والتي جاءت بعنوان "الحماية القانونية للملكية الفكرية في البيئة الرقمية"[xiv]، فقد أشارت إلى أن التقنيات الحديثة في البيئة الرقمية، ساهمت بشكل كبير في سهولة اقتناء ونقل واختزال المعلومات واختراقها بمختلف الطرق فأصبح من السهل تسويق المصنفات الرقمية عبر شبكة الانترنت، مما أثر سلباً على المؤلف الذي يواجه صعوبة كبيرة في حماية حقه، وهو ما دفع مختلف القوانين العربية والدولية إلى تنظيم أو تجريم ما يحدث من أفعال الاعتداء على المصنفات الرقمية من خلال استحداثها للعديد من الآليات الوقائية والعقابية، إلا أن بعض دول العالم والدول العربية على وجه الخصوص لا تزال تعمل بقوانين لحماية الملكية الفكرية تجاوزها الزمن، أو بقوانين غامضة تجد صعوبة في تطبيقها، حيث تعجز التشريعات التقليدية عن حماية المصنفات الرقمية أمام التطورات التكنولوجية المتسارعة التي يشهدها العالم؛ وهو ما انعكس سلباً على تنمية صناعة عربية للملكية الفكرية.

٧. وقد قدمت حياة طرشي دراسة عام (٢٠١٢) بعنوان "المكتبات وحق المؤلف في ظل البيئة الرقمية"[xv]: والتي جاءت لتتناول انعكاسات حيثيات البيئة الرقمية على المكتبات التقليدية خاصة الجامعية منها وعلى حق المؤلف، واستهدفت الباحثةالمساهمة ولو بالقليل في توعية أفراد المجتمع بأهمية و ضرورة احترام حق المؤلف، لأن أساس تطور الحضارات هو تداول العلم والمعرفة والمحافظة على الحقوق لمالكيها بما يؤمن الاستمرار في الحصول على المعلومات وإتاحتها، وقد وجدت الباحثة أن هناك نوع من ضعف الإحاطة المعرفة للمكتبيين بتأثيراتتطبيقاتتكنولوجيا المعلومات و النصوص القانونية المسيرة لحق المؤلف يعيق مساهمة المكتبة الجامعية في حماية حقه وحق المستفيد، كما

أنأكبر التحديات والصعوبات التي تواجه المكتبات الجامعيةاتجاهالتقنية الرقمية بتمثل أساساً في حماية حقوق الملكيةالفكريةالأدبيةوالفنية .

٨. أما موفق محمد العصار، فقد قدم دراسة عام (٢٠١١) بعنوان "مناهضة حقوق الملكية الفكرية ودور العموميات الخلاقة في حماية هذه الحقوق"[xvi]: تناولت مناهضة حقوق الملكية الفكرية في العصر الرقمي من خلال النقد العام الذى يقدمه الخبراء والباحثين والمصطلحات البديلة والمحاورات الجدلية، الملكية الفكرية والتجارة "تريبس"، والميديا الرقمية والملكية الفكرية، الكونية والملكية الفكرية، كما تناولت الدراسة قبول ونقد حقوق التأليف في العصر الرقمي ومناهضة القوانين الصارمة التي صدرت ضد حق الاستخدام العادل من خلال أهمية قوانين حق التأليف والاستخدام العادل وصلاحياته، وتطبيق الاستخدام أو التعامل العادل في بعض الدول مثل استراليا، كندا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة ثم مبررات مناهضة حقوق التأليف الاقتصادية والثقافية، ثم قانون حق التأليف الألفيالرقمي والقوانين الصارمة المرتبطة الأخرى، ثم إدارة الحقوق الرقمية بين القبول والرفض ثم مدى صلاحية العموميات الخلاقة للحياة في تحقيق التوازن بين حماية حقوق المؤلفين والمستفيدين في العصر الرقمي عن أهمية رخصة المشاع الإبداعي.

٩. وقدم السيد كنعان الأحمر دراسة عام (٢٠١٠) بعنوان «إنفاذ حقوق الملكية الفكرية»:[xvii] استعرض فيها مشكلة رئيسة تتعلق بحقوق الملكية الفكرية في الدول العربية والنامية، والتي لم ترجع –برأي الباحث– إلى انعدام النصوص القانونية التي تعترف وتقر هذه الحقوق، إلا أن السبب في ذلك هو ضعف تطبيق وإنفاذ هذه الحقوق من قبل الأجهزة المعنية، فدور القضاء يفوق أحياناً أهمية وجود النص التشريعي الذي يقرر ويعترف بالحق، وضرب مثال بمصر حيث أن قانون حق المؤلف لم يصدر إلا عام ١٩٥٤م، وأن القضاء في دول عربية أخرى حمى حقوق المؤلف على إنتاجه استناداً إلى القواعد القانونية العامة، وخلص الباحث إلى أن تأمين الحماية الفعالة لحقوق الملكية الفكرية يقوم على ركنين أساسيين، الأول: تأمين القوانين الحديثة التي تعترف بالحقوق وتنظمها، والثاني: تأمين الإنفاذ الفعال لهذه الحقوق لصالح أصحابها عن طريق تطبيق القوانين الموضوعية من قبل الأجهزة القضائية، والأجهزة المعنية الأخرى.

١٠. كما قدمت ناريمان إسماعيل متولي عام (٢٠١٠) دراسة بعنوان «حماية حقوق التأليف في العصر الرقمي»:[xviii]وتتمثل الدراسة في التعريف بحقوق الملكية الفكرية، وبخاصة حقوق التأليف الرقمية محلياً ودولياً، والتعريف بوسائل حماية حقوق التأليف، ومدى تحديث التشريعات الوطنية حتى تتلاءم مع التوجهات الحديثة في مجال حماية حقوق التأليف في البيئة الرقمية، وقد خلص البحث إلى العديد من النتائج من أهمها: هناك إجماع عربي ودولي على ضرورة إضافة أحكام وتشريعات جديدة لمكافحة الجرائم المستحدثة المرتبطة بحقوق التأليف والحد من تزايدها، وإجهاض آثارها السلبية على اقتصاد الدول وأمنها القومي، وأنه نتيجة للقفزة الرقمية التي حدثت في العالم، فقد كان لها أثر مباشر على الملكية الفكرية، ولقد كانت التطورات والتحديات التي صاحبت مدلول حقوق الملكية الفكرية وبخاصة حقوق التأليف من الموضوعات التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار لدى صناع القرار في المجتمع الدولي.

١١. أما دراسة عبد الرازق يونس، والتي جاءت بعنوان «حقوق الملكية الفكرية في فضاء إلكتروني» عام(٢٠١٠)[xix]:فقد استعرضت المسائل القانونية التي يثيرها استخدام شبكات المعلومات وأساليب النشر الإلكتروني، ومدى الحاجة إلى قوانين ملزمة لحماية حق التأليف والملكية الفكرية للأعمال المنشورة على هذه

الشبكات، وكذلك حقوق المستفيدين بالوصول إلى هذه الأعمال وإلى أي حد ممكن، وركز البحث على النشر الإلكتروني وانبثاق المكتبات الإلكترونية أو الافتراضية، ومدى الحاجة إلى حماية حقوق التأليف، والملكية الفكرية المتاحة من خلالها، علاوة على برامج الحاسوب المطورة في هذا المجال، وخلص الباحث بسرد متطلبات وآليات الحماية لضمان أمن المعلومات الإلكترونية والاعتبارات اللازمة لذلك، ونوه في النهاية إلى جهود الأردن في مجال قانون حماية الملكية الفكرية.

١٢. أما دراسة Steven Penney عام (٢٠٠٩)والتي جاءت بعنوان" الجريمة وحق التأليف والعصر الرقمي"[xx]:فقد أشارت إلى أن هناك جهودعديدة متناقضة لوصف مجال تجريم مخالفة حقوق التأليف الرقمية وتقييمها في دول كثيرة كالولايات المتحدة وكندا وغيرها، وأن تاريخ هذه الجهود يكشف عن معارضة بعضها لفرض عقوبات التجريم على مخالفات حق التأليف، كما تكشف هذه الجهود أيضاً إلى عكس هذا التوجه أي محاولة فرض العقوبات أمام التهديدات التقنية الجديدة التي يسرت نسخ البحوث والدراسات من الإنترنت ومن ثم زيادة الإجراءات القانونية وضراوة العقوبات وقسوتها، وتشير الدراسة إلى أن هذا الاتجاه الأخير قد أدى إلى الاستجابات لتهديد الرقمنة Digitization وتجريم المخالفة حتى غير التجارية (والمتعارف عليه في تاريخ حق التأليف هو السماح للاستخدام العادل fair Use أي غير الموجه لكسب تجاري) ومن ثم بدأ الاتجاه للتشاور إلى مصادرة التقنيات التي تتحايل Circumvent على الحمايات ضد النسخ غير المصرح به .

١٣. أما فاتن سعيد بامفلح في كتابها الصادر عام (٢٠٠٨) عن مكتبة الملك فهد الوطنية بعنوان" المكتبات الرقمية بين التخطيط والتنفيذ"[xxi]:فقد أشارت في الفصل الخامس بعنوان" حقوق النشر في المكتبات الرقمية "إلى قوانين حماية حقوق المؤلف في العصر الرقمي، وأن قوانين الحماية المستخدمة في ظل المصادر التقليدية لا تتلاءم مع متطلبات العصر الرقمي واستخدام المصادر الرقمية، الأمر الذي دعا إلى وضع قوانين تتناسب مع تلك المصادر واستخدامها بشكل يحقق حماية حقوق المؤلف، وقد أشارت الباحثة إلى أن من أبرز تلك القوانين: قانون حق المؤلف في الألفية الرقمية (The Digital Millennium Copyrights ACT (DMCA الصادر عام ١٩٩٨ في الولايات المتحدة الأمريكية، ليغطي التشريعات الخاصة بالمواد المتاحة عبر شبكة الإنترنت، ومن الجوانب المهمة التي أشارت إليها بامفلح في ذلك القانون هو الجانب الذي يحظر القيام بأي أعمال أو استخدام أي تقنيات من شأنها إبطال مفعول التقنيات المتبعة لحماية النظام بما في ذلك التشفير، أو كلمات المرور، كما يمنع أيضا العبث بالمعلومات الإدارية الخاصة بحقوق المؤلف بإزالتها أو تغييرها.

١٤. دراسة حسام عبد القادر عام (٢٠٠٧) دراسة بعنوان "الملكية الفكرية الرقمية ودور المجتمع المدني في الحفاظ عليها"[xxii]:هدفت للتعرف على حقوق الملكية الفكرية على شبكة الإنترنت في ظل ثورة هائلة في النشر الإلكتروني على مستوى العالم، والتي يجب في ظل هذا النظام الرقمي أن يكون للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية دور كبير في إدارة هذا التنظيم، فضلاً عن قوانين حماية حقوق المؤلف في العصر الرقمي، حيث أن قوانين الحماية المستخدمة في ظل المصادر التقليدية باتت لا تتلاءم مع متطلبات العصر الرقمي واستخدام المصادر الرقمية، الأمر الذى دعا إلى وضع قوانين تتناسب مع تلك المصادر واستخدامها بشكل يحقق حماية حقوق المؤلف والتطرق إلى تقنيات الحماية والاستعانة بنظم آلية لإدارة حقوق المؤلف يطلق عليها إدارة الحقوق الرقمية.

١٥. وقد قدم فهد ناصر العبود عام (٢٠٠٥) دراسة بعنوان "حماية حقوق التأليف على شبكة الإنترنت"[xxiii]: التي هدفت لتعرف دور المكتبات في حماية حقوق التأليف في عصر الإنترنت، إلى جانب توضيح المخالفات التي

ترتكب على الإنترنت ضد حقوق المؤلف، مشيراً إلى أن حق المؤلف من الحقوق الأساسية المكفولة له بقوة النظام وأنها ضرورية لاستمرار الإبداع لما توفره من تشجيع للمبدعين عن طريق الاعتراف بهم أو مكافأتهم مالياً أو أدبياً، وبالتالي ضمان هذه الحقوق دون الخوف من استنساخها أو قرصنتها بدون تصريح.

تعقيب الباحث على الدراسات السابقة، وأوجه الاستفادة منها:

بالنظر لما تم عرضه من نتائج وما أطلع عليه الباحث من منهجية العمل في تلك البحوث، ومجالاتها وبيئتها يمكن له رصد عدة نقاط تتمثل في:

١. أشارت بعض نتائج الدراسات السابقة إلى أن هناك قفزة رقمية هائلة في مجتمع المعرفة، والتي أدت إلى إحداث أثر بالغ على كافة شؤون الحياة، كما كان لها أثر مباشر على الملكية الفكرية، فقد أعطت حق التأليف ما يستحقه وأعطت كذلك المستفيد حق الإفادة من المعلومات دون استخدامها تجارياً، مما يضفي قيمة علمية جديدة للدراسة الحالية التي يقوم بها الباحث.

٢. كما كشفت بعض الدراسات السابقة عن خطورة التعديات الصارخة على حقوق الملكية الفكرية في ظل تحولات البيئة الرقمية في مجتمع المعرفة التي باتت تتميز ببعض الخصائص والسمات الجديدة باعتبار أن الملكية الفكرية الرقمية أصبحت -برأي الباحث- إحدى ثمرات الإبداع الرقمي، إضافة إلى أهميتها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية في مختلف المجتمعات.

٣. على الرغم من ظهور العديد من الدراسات العربية في مجال تحولات البيئة الرقمية في مجتمع المعرفة، إلا أن المجال البحثي والأكاديمي في المجتمعات العربية بوجه عام والمجتمع السعودي على وجه الخصوص في حاجة ملحة للمزيد من الدراسات التي ترصد وتوضح وتفسر الطبيعة التكنولوجية الرقمية الحديثة لمجتمع المعرفة وانعكاساتها السلبية على حقوق الملكية الفكرية، فهذا المجال -برأي الباحث- يحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة والتقنيين في ضوء حقي الحماية والوصول الحر، وفي أطر التشريعات والقوانين الوطنيةالتي من المفترض أن تحمي حقوق الملكية الفكرية بالمملكة العربية السعودية، والتي لم تنل القدر الكافي من البحث والإثراء في عالم تتلاحق فيه عملية التحول الرقمي المعلوماتي بشكل كثيف.

٤. أفادت الدراسات السابقة الباحث في تضمين أبعاد خاصة بتحولات البيئة الرقمية، ومتغيراتها التقنية الحديثة في مجتمع المعرفة، واستغلالها السلبي في التعدي الصارخ على حقوق الملكية الفكريةمع إبراز المحاولات البحثية في الوصول إلى الاستخدام العادل للنتاج الفكري الرقمي بطريقة تعكس حقوق كل من المؤلفين والمستفيدين لتشجيع الابداع العلميمع الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية والتأليف والنشر في المملكة العربية السعودية.

٥. كما أفادت الأدبيات السابقة الباحث في صياغة الأدوات، كما أضافت الأطر المعرفية للبحوث مجموعة من الركائز المعرفية التي يمكن الاعتداد بها عند صياغة ووضع أسس مواجهة التعديات الجسيمة على حقوق الملكية الفكرية في ظل تحولات البيئة الرقمية في مجتمع المعرفة، وسيكون للبحث إضافة يعتد بها في صياغة مجموعة من الآليات لمواجهة هذه التعديات في إطار الضوابط والتشريعات والقوانين والأخلاقيات الأدبية التي تضبط حقوق الملكية الفكرية بالمملكة العربية السعودية، فضلاً عن إفادة الباحث من الدراسات السابقة في بناء الإطار النظري لدراسته، واستخلاص أهم النتائج والتوصيات.

المحور الأول:

ماهية الملكية الفكرية بين حق الحماية وحق الوصول

ترجع نشأة مفهوم الملكية الفكرية إلى عصر الثورة الصناعية في أوروبا وأثرها الواسع في دول العالم، حيث تعددت الاختراعات الصناعية والإنتاجات الفكرية، مما دفع بالدول المنتجة إلى التنادي لوضع الاتفاقيات في سبيل حماية حقوق الصناعيين والتجار والمبدعين، ويعتقد أن أول بذرة للمفهوم برزت في شمال إيطاليا في عصر النهضة، ثم أخذت الدول تنضم إلى الاتفاقيات والالتزام بها، وتضع تشريعات وتعقد مؤتمرات عالمية في محاولة لحماية حقوق الملكية الفكرية،فالملكية الفكرية مصطلح يعني سلطة تخول لشخص على شيء غير مادي (معنوي)، وهو ما يتعلق بالفكر والنتاج الفكري وغير ذلك[xxiv].

ويعرف مفهوم الملكية الفكرية بأنه: "حق الإنسان في إنتاجه العلمي والأدبي والفني والتقني ليستفيد من ثماره وآثاره المادية والمعنوية، وحرية التصرف فيها والتنازل عنها واستثثارها"[xxv].

وتعرف الملكية الفكرية أيضاً بأنها ثمرة الإبداع والاختراع، ويسميها بعض القانونيين بالملكية الذهنية؛ لأنها ترد على نتاج ذهني ومثالها: حق المؤلف على مؤلفاته، وحق المخترع على اختراعه، وحق التاجر في علامته التجارية،...وغير ذلك.

فالعنصر المشترك بين معظم أنواع الملكية هو أن للمالك الحرية المطلقة في استعمال ملكيته أو فيمنع الآخرين من استعمالها وذلك في نطاق ما يسمح به القانون،ويقتصر استعمال مصطلح الملكية الفكرية في أيامنا الحاضرة على أنواع الملكية التي يبدعها الفكر الإنساني.

وتجدر الإشارة إلى أن اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) لم تحدد عبارة الملكية الفكرية بشكل واضح واختارت الدول التي قامت بصياغة مشروع الاتفاقية أن تقدم لائحة حصرية بالحقوق المتعلقة بالملكية الفكرية، وهذه الحقوق تشمل بحسب الفقرة ٨ من المادة ٢ من اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية الموقعة في استكهولم في ١٤ تموز/ يوليو ١٩٦٧م ما يلي[xxvi]:

١. المصنفات الأدبية والفنية والعلمية.
٢. انجازات الفنانين القائمين بالأداء والفونغرامات وبرامج الإذاعة والتليفزيون.
٣. الاختراعات في جميع مجالات الاجتهادات الإنسانية.
٤. الاكتشافات العلمية.
٥. الرسوم والنماذج الصناعية.
٦. العلامات التجارية وعلامات الخدمة والأسماء والسمات التجارية.
٧. الحماية من المنافسة غير المشروعة.
٨. وجميع الحقوق الأخرى الناتجة عن النشاط الفكري في المجالات الصناعية والعلمية والأدبية والفنية.

ويمكن للباحث القول أن:الملكية الفكرية بوجه عام هي القواعد القانونية المقررة لحماية الإبداع الفكري ضمن مصنفات مدركة (الملكية الفنية والأدبية) أو حماية العناصر المعنوية للمشاريع الصناعية والتجارية (الملكية الصناعية)، وهي تنقسم بوجه عام أيضاً إلى [xxvii]:

- **الملكية الفنية والأدبية:**وهي نظام الحماية المقررة بشأن المصنفات في حقل الآداب والفنون والذي بدأ وجوده التنظيمي بإبرام اتفاقية "برن"لحماية المصنفات الأدبية والفنية، وبموجبه تحمي المواد المكتوبة كالكتب، والمواد الشفهية كالمحاضرات، والمصنفات الفنية الأدائية كالمسرحيات والموسيقى والتمثيل الإيمائي، والمصنفات الموسيقية

والمصنفات المرئية والسمعية كالأشرطة السينمائية والمواد الإذاعية السمعية، والفنون التطبيقية كالرسم والنحت، والصور التوضيحية والخرائط التصميمات والمخططات والأعمال المجسمة المتعلقة بالجغرافيا والخرائط السطحية، وبرامج الحاسوب وقواعد البيانات وبموجب اتفاقيات لاحقة على اتفاقية برن*، وهذا القسم من الملكية يعرف أيضا بحقوق المؤلف، ويلحق به ما أصبح يطلق عليه الحقوق المجاورة لحق المؤلف المتمثلة بحقوق المؤديين والعازفين والمنتجين في حقل الفونغرامات والتسجيلات الصوتية وحقل الإذاعة[xxviii].

- **الملكية الصناعية**:وتعنى بحقوق الملكية الفكرية على المصنفات أو العناصر ذات الاتصال بالنشاطين الصناعي والتجاري وتعرف بأنها "الحقوق التي ترد على مبتكرات جديدة كالاختراعات والرسوم والنماذج الصناعية أو على إشارات مميزة تستخدم إما في تمييز المنتجات (العلامة التجارية) أو تمييز المنشأة التجارية (الاسم التجاري) وتمكن صاحبها من الاستئثار باستغلال ابتكاره أو علامته التجارية أو اسم التجاري في مواجهة الكافة"، وتشمل الملكية الصناعية براءات الاختراعات والعلامات التجارية والنماذج أو الرسوم الصناعية وعلامات المنشأ أو المؤشرات الجغرافية، وحماية الأصناف النباتية والأسرار التجارية طبعا إلى جانب الأسماء التجارية والعناصر المعنوية للمحل التجاري التي تنظمها عادة قوانين التجارة الوطنية.

كما يمكن تحديد مفهوم الملكية الفكرية من خلال خصائصها التي تتمثل في جملة السلطات التي منحت للمالك، وبهذا الشكل أصبح ينظر إليها على أنها مجموعة من الخصائص الواجب توفرها في الشيء المملوك، ومن هذه الخصائص[xxix]:

- **حق دائم**: ويقصد به الديمومة بمعنى ما دام الشيء موجوداً ولم يتعرض للتلف فإن من حق مالكه امتلاكه، وتحدد صورة ديمومة الحق في ثلاث صور: أولهما أن طالما هناك رابط استئثاري بين المالك والشيء المادي، وثانيهما أن ديمومة الحق لا تسقط بعدم الاستعمال، وأخيراً أنها لا تحدد بأجل معين، فحق الملكية دائم بدوام محله بمعنى يبقى ملكا لصاحبه ما بقى الشيء، ولا يتأثر هذا الحق بانتقال ملكية الشيء من شخص إلى آخر، فالحق هنا مرتبط بالشيء محله لا بالشخص المالك حتى عند تغيره، وهذا عكس الحقوق الأخرى مثل الحق الشخصي الذي ينقضي بأسباب الانقضاء.
- **حق جامع**: حيث تجتمع في حق الملكية ثلاث سلطات لايمكن أن تجتمع في أي حق عيني أصلي آخر، فحق الملكية يخول المالك مباشرة سلطات التصرف بالشيء واستعماله واستغلاله، وما يؤكد أن الملكية حق جامع، كونها خالية من أي قيد ويترتب على كون الملكية حق جامع أن يكون جامعاً لكل السلطات أو العناصر ، ولا يكلف المالك بإثبات ملكه – أي غير ملزم بتبرير ملكه للشيء- طبقاً للطرق المقررة قانوناً.
- **حق مانع**: ويرى البعض أن هذه الخاصية لا تقتصر على حق الملكية وإنما تتسم بها جميع الحقوق العينية الأخرى، فالمالك وحده ينتفع بملكه استعمالاً واستغلالاً وكذلك لوحده له الحق أن يتصرف بالشيء الذي يملكه.

ومما سبق عرضه نستخلص أن الملكية الفكرية هي:

"كل ما ينتجه ويبدعه العقل والذهن الانساني، فهي الأفكار التي تتحول أو تتجسد في أشكال ملموسة يمكن حمايتها وتتمثل في الإبداعات الفكرية والعقلية والابتكارات مثل الاختراعات والعلامات التجارية والرسومات والنماذج وتصميمات الدوائر المتكاملة، ويحق للمالك منع الآخرين من التعامل في ملكه دون الحصول على إذن مسبق منه[xxx].

المحور الثاني:

تحولات البيئة الرقمية وانعكاساتها على حقوق الملكية الفكرية

لعل تحولات البيئة الرقمية والتطور الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات الذي نشهده قد ترك الأثر الواضح في العديد من مناحي الحياة الفكرية والأدبية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعية، فقد أضحت مسألة انتقال المعلومات بالسرعة الهائلة من المسائل التي خطفت أنظار العالم في نهاية القرن الماضي وبداية هذا القرن، وبقدر ما قدمته التكنولوجيا المتطورة من تسهيل في الحياة العامة، إلاّ أن ثمة تحديات ظهرت تختلف في طبيعتها عن تلك التي كانت موجودة قبل اختراع وسائل الاتصال الحديثة وظهور بيئة العمل الرقمية والوسائل الإلكترونية[xxxi].

فالمتغيرات الرقمية في تقنيات مجتمع المعرفة قد أثّرت بشكل فاعل في مختلف قواعد النظام الإبداعي والفكريومرتكزاته، والعلاقات القانونية الناشئة في جنباته، مما أفرز العديد من التحديات القانونية للنظم القائمة، وكان أثرها الأوضح في حقل الملكية الفكرية، وتحديداً فيما يتصل بتوفير الحماية للمصنفات الجديدة التي أفرزتها البيئة الرقمية وثورة المعلومات والتطور السريع في حقلي الكمبيوتر والاتصالات، بالإضافة إلى ما يتصل بتوفير الحماية للمصنفات الفكرية والإبداعية الرقمية.

ومن المعروف أنّ اهتمام الدول بمسائل الملكية الفكرية ازداد بشكل ملفت للنظر بعد تأسيس منظمة التجارة العالمية وما صاحبها من ثورة معلوماتية تكنولوجية وتحول الاقتصاد الدولي نحو اقتصاد المعرفة، وما رافق ذلك من تطور وسائل الاتصالات الرقمية، ولقد ترتب على ذلك تغييرات جذرية هائلة شملت كافة ميادين الفكر والاقتصاد والعلوم والسياسة والاستثمار، ونشأ بسببها مسائل تستدعي إعادة النظر في هيكلية اقتصاديات هذه الدول وتفحص أنظمتها التشريعية والقانونية التي تنظم حقوق الملكية الفكرية بغية تطويرها لتتواكب مع هذه المستجدات حمايةً لحقوق المبدعين ومنتجاتهم المادية والفكرية والمعنوية كما أسلفنا.

وقد أوجدت تحولات البيئة الرقمية بيئة عمل جديدة غير بيئة العمل التقليدية القائمة على النشر الورقي أو المرجعية الورقية، فأضحى هناك بيئة عمل رقمية Digital Work Environment كان لها انعكاسات عدة وتحديات خطيرة على واقع الملكية الفكرية، ولا سيما الأدبية والفنية المتمثلة بحقوق المؤلفين والحقوق المجاورة وطبيعة التعامل مع تلك الحقوق، مما أثار التساؤل حول كيفية التصدي لهذه التعديات على حقوق الملكية الفكرية، ومن أهم هذه التحديات ما يأتي[xxxii]:

١. سهولة الحصول على المعلومات وسرعتها والتحكم بها.
٢. سهولة التغيير في المعلومات وسرعتها وإعادة بثها ثانية.
٣. سهولة التلاعب في محتويات الأعمال وأشكالها.
٤. سهولة نسخ محتويات الأعمال وإخراجها بصورة مشابهة للأصل وبدرجة من الإتقان تفوق النسخ العادي للأعمال وبعدد كبير من النسخ.
٥. تحكم المستقبل أو المستخدم بالمعلومة بحيث لا يمكن التحكم بالوقت والمكان اللذين يحددهما ذلك المستخدم.

وتشمل أوجه الاعتداء على حقوق الملكية الفكريةمختلف الجرائم الواقعة على المصنفات سواء على مفردات الملكية الأدبية والفنية من استعمال جزئي أو كلي للمصنفات المكتوبة أو السمعية البصرية بدون إذن المؤلف أو ورثته في حالة وفاته، إضافة لمجموعة الانتهاكات التي تطول براءات الاختراع والعلامات التجارية سواء كان التقليد كلي بالعلامة

والمنتوج أو عن طريق أخذ اسم العلامة فقط،[xxxiii]، وكان هذا قبل ظهور تحولات بيئة المعلومات الرقمية في عملية ارتكاب مثل هذه الجرائم، لكن بعد استعمال التقنية الحديثة وظهور تحولات البيئة الرقمية أصبح للجريمة شكل جديد من خلال مستحدثات الاستعمال التقني للمصنفات المحمية بحقوق الملكية الفكرية، الأمر الذي أوجد جرائم جديدة تكون الوسائط الرقمية هي العنصر الأساسي في التعديات الصارخة على حقوق الملكية الفكرية ، والتي أطلق عليها الجريمة الالكترونية أو الجريمة الرقمية. [xxxiv]

وفي هذا الإطار سيتناول الباحث برامج الحاسوب الآلي كأحد هذه المصنفات التي أفرزتها البيئة الرقمية الجديدة، حيث يعرف المشرع السعودي برامج الحاسوب الآلي بأنها مجموعة من التعليمات الموجهة من الإنسان إلى الآلة التي تسمح لها بتنفيذ مهمة معينة، كما عرفت اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية في إطار المنظمة العالمية للتجارة البرنامج في المادة ١٠-١ على أن: " برامج الحاسوب الآلي سواء كتبت بلغة المصدر أم بلغة الآلة تتمتع بالحماية باعتبارها أعمال أدبية بموجب معاهدة برن لسنة ١٩٧١.[xxxv]

وتنقسم هذه البرامج إلى برامج تشغيل تؤدي وظيفة تشغيل الجهاز والتحكم فيما يقوم بعمليات داخلية، وبرامج تطبيق مخصصة لمعالجة المشاكل الخاصة لمستخدمي الحاسوب مثل القيام ببعض العمليات الحسابية أو تنظيم عمل إحدى الشركات، وتعتبر حماية هذه البرامج منذ ظهورها الشغل الشاغل للمبرمجين ورجال القانون، ففي أوروبا لم تظهر الحماية القانونية لبرامج الحاسب الآلي وفق قانون حق المؤلف إلا بعد دراسات فقهية، فبعد عام ١٩٧٥ بدأ الفقه الفرنسي يضع صفة المصنف على برامج الحاسوب الآلي تكون محمية بأحكام قانون حق المؤلف.[xxxvi]

كما اهتمت المنظمة العالمية للملكية الفكرية بهذا الموضوع، والذي تم تكريسه في عام ١٩٧٨ عن طريق سن قانون نموذجي لحماية برامج الحاسوب الإلكتروني، فقد تعرض هذا القانون لعدة نقاط أهمها محل الحماية أين نصت المادة الأولى منه على أن برامج الحاسوب الآلي تخضع كلها للحماية ماعدا التقديمات الوصفية التفصيلية للبرنامج والمستندات الملحقة به التي تهدف لتبسيط فهمه وتطبيقه.[xxxvii]

هذا ويؤكد الباحث على أن برامج الحاسب الآلي تعتبر واحدة من أهم من المصنفات التي حماها المشرع السعودي في القوانين المنظمة لحق المؤلف، حيث أن هذه البرامج تعتبر ابتكاراً جديداً لصاحبها الذي تعب وأدخر كل وقته والكثير من أمواله وجهده لإخراجها لحيز الوجود، فهي نتاج فكري لصاحبها ولهذا كان لا بد من حمايتها قانونياً، حيث نص المنظم السعودي على أن مدة الحماية لهذه المصنفات (برامج الحاسب الآلي) هي مدى حياة مبتكر برنامج الحاسب الآلي ولمدة خمسين سنة بعد وفاته، وإذا كان صاحب المصنف شخصاً معنوياً شركة مثلاً فإن مدة الحماية فقط خمسين سنة من تاريخ أول نشر للمصنف .[xxxviii]

الاعتداء على برامج الحاسب الآلي: فقد نص المنظم السعودي في اللائحة التنفيذية لنظام حماية حق المؤلف على بعض صور الاعتداء على برامج الحاسب الآلي، حيث جاء في المادة (١٦) من اللائحة ما يلي:[xxxix]

أولاً : تتمتع بالحماية برامج الحاسب الآلي وبرامج ألعاب الحاسب سواء كانت بلغة المصدر أو بلغة الآلة باعتبارها أعمالاً أدبية.

ثانياً : يعتبر تعدياً على حق المؤلف كل استخدام للبرامج تخالف الاستخدامات التي يحددها صاحب الحق مثل:

١. استنساخ البرامج وبرامج الألعاب.
٢. تأجير البرامج أو برامج الألعاب أو الترخيص بالاستخدام الجماعي لها بدون وجود وثائق تخول المؤجر بممارسة هذا الحق بعد موافقة الوزارة عليه.

٣. تحميل الشبكات الداخلية أو الأجهزة ببرامج مستنسخة.

أما العقوبات التي أوردها المنظم السعودي على كل من يعتدي بأي صورة على المصنفات المبتكرة ومنها برامج الحاسب الآلي، حيث جاء في المادة (١٨) من نظام حماية حق المؤلف السعودي ما يلي:[xl]

١. يعاقب المعتدي على حق المؤلف بغرامة لا تتجاوز عشرة آلاف ريال أو بإغلاق المؤسسة أو المطبعة التي اشتركت في الاعتداء على حق المؤلف لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً أو بهما معاً، بالإضافة الى تعويض صاحب الحق عما لحقه من ضرر.

٢. يعاقب المعتدي على حق المؤلف في حالة العود إلى ارتكاب الاعتداء سواءً على ذات المصنف أو غيره بزيادة الحد الأقصى للغرامة المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة على ألا يتجاوز ضعف هذا الحد، ويجوز الحكم بإغلاق المؤسسة أو المطبعة لمدة لا تتجاوز تسعين يوماً أو بها معاً، إضافة الى التعويض المالي لصاحب الحق.

٣. يجوز للجنة المنصوص عليها من المادة الثلاثين بناءً على طلب من صاحب حق المؤلف أن تأمر بمصادرة أو إتلاف جميع نسخ أو صور المصنف التي ترى أنها عملت بطريق الاعتداء على حق المؤلف، وكذلك المواد المخصصة أو المستخدمة في ارتكاب الجريمة أو بالتصرف فيها بالطريقة التي تراها مناسبة، كما يجوز لها إصدار قرار مؤقت بوقف النشر أو عرض المصنف أو الحجز على النسخ أو الصور التي استخرجت منه حصر الإيراد الناتج عن النشر أو العرض أو أي أوامر مؤقتة تراها ضرورية لحماية حقوق المؤلف، وذلك الى حين الفصل النهائي في التظلم.

وفي ختام هذا المحور يؤكد الباحث على أن الجريمة الرقميةتعد أحد انعكاسات البيئة الرقمية السلبية على حقوق الملكية الفكرية، والتي تعرف بأنها العملية الإجرامية الواقعة على مصنفات الملكية الفكرية سواء كانت أدبية وفنية أو صناعية وتجارية أو مصنفات تقنية ورقمية من خلال استخدام أهم الوسائل التقنية في البيئة الرقمية من خلال شخص اصطلح على تسميته في الجريمة التقليدية على أنه "المجرم التقليدي"،[xli] وفي البيئة الرقمية يسمى "المجرم المعلوماتي" الذي منحته تحولات البيئة الرقمية في مجتمع المعرفة السهولة في عملية الإجرام بل وساهمت في تكاثرها، حيث أن انتشار الوسائل الرقمية الحديثة والحواسب الآلية والشبكات العالمية للتواصل زادت في كثرة المعلومات وتنوعها[xlii]،الأمر الذي ساهم في عولمة المعلومات في مختلف المجالات، ويدعو بالتبعية للتعرف على محددات الاستخدام العادل للنتاج الفكري الرقمي لمجتمع المعرفة.

المحور الثالث:

الاستخدام العادل للنتاج الفكري الرقمي لمجتمع المعرفة

إن عدم استقرار النتاج الفكري الرقمي يجعل الأطراف المعنية بالأمر تشعر بالخشية من عدم السيطرة على توزيعها، حيث تثير قضية حقوق الملكية الفكرية والتأليف ذات العلاقة بالنتاجات الرقمية مشاعر قلق لدى كل من منتجي هذه الفئة من أوعية المعلومات والموزعين لها والمستفيدين منها، والذين يرغبون في استغلال النتاجات الفكرية الرقمية المحمية من قبل هذه القوانين في إشباع حاجاتهم المعلوماتية[xliii].

وبمراجعة الباحث لعدد من الأدبيات السابقة وجد أنه بالأهمية بمكان إفراد هذا الجزء من الدراسة للتطور الكرونولوجي لمعالجة حقوق الملكية الفكرية في ظل تحولات البيئة الرقمية، حيث يتبين أنه كانت هناك ضرورة ملحة لسن تشريعات وقوانين جديدة تضمن الاستخدام العادل للنتاج الفكري الرقمي، وتواكب التطور السريع في تحولات الإنترنت وبيئة

مجتمع المعرفة الرقمية، وبالتالي حفظ حقوق الملكية الفكرية وبخاصة الأدبية كالتأليف والنشر، وصياغة مسودة اتفاقية عالمية جديدة لحقوق النشر،إذ نجد أن[xliv]:

- عام ١٩٩٨ كان هو عام مواجهة التحديات الجديدة سواء أكان لمالكي المعلومات أم مستهلكيها حيث أن قوانين حقوق التأليف التقليدية لا تغطي جوانب استخدامات الإنترنت والحصول على المعلومات من المصادر الرقمية والحفاظ على حق المبدعين في ابداعاتهم من خلال الأنظمة والقوانين الجديدة مثل قانون الألفية الرقمية DMCA، ومعاهدات الملكية الفكرية WIPO لحفظ حقوق النشر والتأليف.
- وفي عام ٢٠٠٠ كانت هناك فوضى ونقص في التنظيم على الإنترنت وتبين أن قانون حقوق التأليف يتناسب مع الأعمال التقليدية كالكتب والمواد المطبوعة، وأما بالنسبة للأعمال الرقمية والحاسبات فهو غير كاف، حيث يتم انتهاك حقوق المؤلف في كثير من الاستخدامات على الإنترنت، كما أنه في العام نفسه تم إعطاء حرية للاستخدام العادل للمعلومات في حالة استخدام العمل لأغراض تعليمية أو الاستخدام بالمكتبة.
- أما في عام ٢٠٠١ حدثت تعديلات على قانون حقوق النشر للإنترنت ومنها قانون الألفية الرقمية الصادر في الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٩٨، وقد تم الحصول على تصريحات الغرض منها الاستخدام العادل للمعلومات بالنسبة للأعمال المحمية، ومنها الاستخدام للأغراض التعليمية غير الهادفة للربح المادي.
- كما ظهرت في ٢٠٠٧ تهديدات تمثلت في سوء استخدام حقوق التأليف مع كثرة استخدام الإنترنت والعدد المتزايد من قنوات توزيع الرقمنة.
- ٢٠٠٩ ظهرت قوانين جديدة لتجريم مخالفة حقوق التأليف الرقمية وزيادة الإجراءات القانونية وضراوة العقوبات وقسوتها من مصادرة التقنيات التي تتحايل Circumvent على الحماية ضد النسخ غير المصرح به.
- ٢٠١٠ ظهر دور العموميات الخلاقة في دعم حركة الوصول الحر للمعلومات، لان قضية حماية الملكية الفكرية للمصنف الرقمي من أهم التحديات التي تواجهها التشريعات في الوقت الراهن، وبالتالي تشكل تحديات مخيفة على الفكر والإبداع.
- ٢٠١٠ أيضا كانت هناك دعوات لسن قوانين ملزمة لحماية حق التأليف للأعمال المنشورة على الإنترنت وحقوق المستفيدين للوصول إلى تلك الأعمال وذلك من خلال قضية مراجعة التراخيص، هذا إلى جانب صدور قوانين صارمة في الولايات المتحدة تحرم النسخ وبالتالي تحجيم الاستخدام العادل للمعلومات.

وباستقراء ما سبق عرضه وجد الباحث أن:

هناك استثناءات منتشرة في تطبيق حقوق التأليف من أهمها التراخيص القانونية Legal licensing التي تشمل السماح باستخدام المعلومات في أغراض تعليمية أو بحثية والاستشهاد بالعمل لأغراض مرجعية وأن تشير بوضوح إلى المصدر تحت ما يسمى بالاستخدام العادل، وهو مبدأ في قانون الولايات المتحدة لحقوق الطبع يسمح باستخدام محدود من المواد محفوظة حقوق التأليف والنشر دون اشتراط إذن من أصحاب الحقوق، مثل استخدامها لأغراض الدراسة أو المراجعة، إذ نجد أن مفهوم الاستخدام العادل من المفاهيم التي ينفرد بها القانون الأمريكي، ولكن بدأت بعض الدول ومنها الدول العربية باستعارته في قوانينها، والاعتداد به كمفهوم دفاعي[xlv].

ويشير البعض إلى أنه يجب تشجيع الإبداع الفكري وتحفيزه، ومن ناحية أخرى يجب ضمان حق الوصول إلى المعلومات للجميع باعتباره ركناً أساسياً من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر عام ١٩٤٨، ويلاحظ في هذا المجال

تباين كبير بين مدرستين مختلفتين هما المدرسة الأوروبية التي تولي مكانة بارزة للمؤلف والمدرسة الأنجلوسكسونية التي تؤكد على حقوق المستفيد والوصول الحر إلى المعرفة.

ويمثل مبدأ مفهوم الاستخدام العادل Fair Use (أي غير الموجه لكسب تجاري) المعيار الأساسي في تقدير الأنشطة التي تمارسها المكتبات في إتاحة المعلومات لاستخدام المستفيدين".

ويعد الاستخدام العادل منفذاً للهروب من قيود حقوق التأليف الأصلي وذلك بنسخ وتوزيع المادة الحاصلة على حق التأليف تحت ظروف معينة دون أخذ الأذن من صاحب حق التأليف الأصلي، كما أنه يعد صمام أمان لحق المؤلف في ضوء أربعة اشتراطات تم وضعها لاستخدام العمل في المجال التعليمي والبحثي هي[xlvi]:

- الغرض من الاستخدام ويشمل عدم تحقيق ربح مادي.
- طبيعة المادة المستخدمة.
- حجم الجزء المستخدم من المادة العلمية.
- تأثير استخدام تلك المواد في الأغراض التعليمية وعدم تأثيرها على تسويق المادة تجارياً.

كما يجب على مستخدم تلك المواد الإشارة إلى صاحب حق المؤلف عند استخدامه لكل الأعمال التي تستخدم في الأغراض التعليمية أو البحث العلمي.

وجرى في عام ١٩٩٨ تبني ثلاث مراجعات مهمة لقانون حقوق النشر، وبالرغم من إتاحتها الفرصة لمالكي حقوق النشر للحماية القانونية لأعمالهم الرقمية من خلال استخدام رموز الدخول وكلمات السر وغيرها، إلا أنها تتيح الاستخدام العادل Fair Use والمحدود لأغراض الحفظ الرقمي، والإعارة الإلكترونية وأغراض التعليم عن بعد، أما الحقوق الممنوحة لمالكي حقوق النشر فتشمل: الاستنساخ للأعمال، إعداد أعمال مشتقة من الأصول، توزيع النسخ للجمهور عن طريق البيع، أو نقل الملكية، الإجازة والاستئجار والإعارة، الأداء العام للعمل، والغرض العام للعمل[xlvii].

وفي ختام هذه الجزئية يرى الباحث أن النتاج الفكري الرقمي لمجتمع المعرفة وإدارته يتطلب دراية بالمسائل القانونية، بالإضافة إلى الجوانب الفنية، ومن هنا تبرز مسألة حقوق الملكية الفكرية والتأليف باعتبارها قضية أساسية لدى الحديث عن الرقمنة أو اقتناء أوعية مجتمع المعرفة الرقمية، فغالبًا ما تصاحب النسخة الرقمية لأي انتاج فكري صورة سلبية توحي بإمكانية السرقة والقرصنة غير المحدودتين والتي تفوق في أبعادها ما تتعرض له مثيلاتها من أوعية المعلومات الورقية.

المحور الرابع:

حقوق الملكية الفكرية بالمملكة العربية السعودية ... المحددات والتشريعات

أقرت المملكة العربية السعودية ومنذ انضمامها إلى المنظمة العالمية للملكية الفكرية Wipo عام ١٤٠٢هـ، الأنظمة التي تكفل حماية حقوق المخترع والمؤلف والعلامات التجارية، لما لها من أثر على مستقبل التنمية والتطور في البلاد، كما أكدت التزامها بالأنظمة والاتفاقيات الإقليمية الدولية الخاصة بالملكية الفكرية.

وقد أولت المملكة العربية السعودية بالغ اهتمامها بموضوع حماية الملكية الفكرية بهدف دعم المجتمع المعرفي في البلاد، إلى جانب ما تقوم به من الجهود ومشاركات مختلفة تصب في تعزيز الأدوار المناطة بهذا المجال، وبخاصة بعدما وقعت المملكة على اتفاقية (برن) لحماية المصنفات الأدبية والفنية بموجب المرسوم الملكي في ١٤٢٤/٧/١٢هـ، فضلاً عن اتفاقية الجوانب التجارية المتصلة بالملكية الفكرية (تريبس) Trips، وهي إحدى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية والتي

انضمت إليها المملكة في نهاية عام ١٤٢٦هـ ، والتي سعت المملكة من خلاله لتحقيق مجموعة من المكاسب من بينها[xlviii]:

- تحسين مناخ الاستثمار الوطني والأجنبي وتوافر الحماية في مجالات حقوق الملكية الفكرية.
- الإسهام في نقل وتوطين التقنية الحديثة .
- الحد من انتشار البضائع المقلدة في الأسواق السعودية .
- الإسهام في تحفيز الملكات الإبداعية لدى المواطنين.
- إبراز توجه المملكة في احترام حقوق مواطني الدول الأخرى؛ مما يرفع الثقة بالأنظمة المطبقة في المملكة ويعززها.

وقد كانت المملكة العربية السعودية وفي البدايات تقوم بإسناد مهام حماية الملكية الفكرية لثلاث جهات حكوميةهي: (مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، وزارة التجارة والصناعة، وزارة الثقافة والإعلام)[xlix]، حيث كانت المدينة تقوم بإصدار وثائق الحماية لمجالات الملكية الفكرية الموكلة لها من براءات الاختراع، والتصميمات التخطيطية للدارات المتكاملة، والأصناف النباتية والنماذج الصناعية ولائحته التنفيذية، كما تمنح براءات الاختراع، وشهادات النماذج الصناعية، ومتابعة قضايا الملكية الفكرية على المستوى المحلي والدولي.

كما اهتمت وزارة الثقافة والإعلام بحماية النشاطات المتعلقة بالملكية الفكرية منذ عام ١٤٠٢هـ وهو تاريخ صدور المرسوم الملكي الخاص بنظام المطبوعات والنشر، أما وزارة التجارة والصناعة فتعمل من خلال اللجنة الدائمة لحقوق الملكية الفكرية على اتخاذ الإجراءات اللازمة عند الالتزام باتفاقية الجوانب التجارية ذات الصلة من حقوق الملكية الفكرية (تربس)[l]، حتى تم تدشين الهيئة السعودية للملكية الفكرية، والتي سنتعرف على أهدافها وأدوارها فيما يلي .

الهيئة السعودية للملكية الفكرية ... الأهداف والأدوار:

تم إصدار لائحة تنظيم الهيئة السعودية للملكية الفكريةفي 1439/09/14 هـ، وهي هيئة تقوم بحماية وتنظيم مجالات الملكية الفكرية، ومقرها الرئيسيالرياض، وهي أحد مبادرات وزارة التجارة والاستثمار السعودية ضمن برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ ، لتقوم بتنظيم مجالات الملكية الفكرية في المملكة من خلال مجموعة الركائز التالية[li]:

- إدارة عمليات الملكية الفكرية.
- تقديم خدمات الملكية الفكرية.
- توليد واستخدام حقوق الملكية الفكرية.
- إنفاذ حقوق الملكية الفكرية.

وتتجلى رسالة الهيئة السعودية للملكية الفكرية في العمل على تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، وتوجيه منظومة الملكية الفكرية في المملكة العربية السعودية ، هذا ويترأس مجلس إدارة الهيئة وزير التجارة والاستثمار، وتضم عضوية ممثلي كل من وزارة التعليم، ووزارة المالية، ووزارة الإقتصاد والتخطيط، ووزارة الخارجية، ووزارة الثقافة والإعلام، ووزارة الاتصالات وتقنية المعلوماتالسعودية ، والهيئة العامة للغذاء والدواء، ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم التقنية، والهيئة العامة للجمارك، بالإضافة إلى عضوية ممثلين عن القطاع الخاص .

وتهدف الهيئة إلى تنظيم مجالات الملكية الفكرية في المملكة، ودعمها، وتنميتها، ورعايتها، وحمايتها، وانفاذها، والارتقاء بها وفق أفضل الممارسات العالمية، وللهيئة السعودية للملكية الفكرية في سبيل تحقيق أهدافها مجموعة من المهمات والاختصاصات يمكن للباحث إجمالها فيما يلي[lii]:

- إعداد الإستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية، ومتابعة تنفيذها، بعد اعتمادها، ووضع خطط عمل وبرامج زمنية لها بالتنسيق والتعاون مع الجهات ذات العلاقة.
- اقتراح الأنظمة واللوائح المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.
- تسجيل حقوق الملكية الفكرية، ومنحها وثائق الحماية وإنفاذها.
- توفير المعلومات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، وإتاحتها للجمهور.
- التوعية بأهمية الملكية الفكرية، وحماية حقوقها.
- تمثيل المملكة في المنظمات الدولية والإقليمية، ذات العلاقة بحقوق الملكية الفكرية، والدفاع عن مصالحها.
- إبداء الرأي في شأن الاتفاقيات الدولية، المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.
- متابعة تنفيذ الالتزامات المترتبة على انضمام المملكة إلى الاتفاقيات الدولية، المتعلقة بالملكية الفكرية.
- تعزيز الاستفادة من الملكية الفكرية، لبناء اقتصاد متقدم قائم على المعرفة.
- إنشاء قواعد للمعلومات في مجال عمل الهيئة، وتبادل المعلومات مع الجهات المحلية، والإقليمية، والعالمية.
- الترخيص للأنشطة ذات العلاقة في مجال عمل الهيئة.

تحديث التشريعات الوطنية لحماية حقوق الملكية الفكرية بالمملكة العربية السعودية:

تعدّ الحماية القانونية للملكية الفكرية الركيزة الأساسية في تشجيع الإبداع والابتكار، إذ يؤمّن ذلك وبرأي الباحث للمبدعين والمبتكرين ظروفاً تنافسية وحوافز متجددة لإبداعاتهم واختراعاتهم، ما من شأنه أن يصب في نهاية المطاف في خانة تشجيع الاستثمار وتفعيل الأنشطة الاقتصادية وتحقيق نسب عالية من التنافسية، وهو ما توليه المملكة وفق رؤيتها المستقبلية ٢٠٣٠ اهتماماً كبيراً، انطلاقاً من الدور الذي من الممكن أن تلعبه حماية حقوق الملكية الفكرية في مختلف الميادين[iii].

وباستعراض الباحث لتحديث التشريعات الوطنية بالمملكة العربية السعودية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية وحقوق التأليف وتوجهاتها الحديثة في ظل تحولات البيئة الرقمية، يلاحظ أن المملكة العربية السعودية كانت من بين أوائل الدول العربية التي اتّجهت نحو التشريع في هذا الإطار ومنذ زمن بعيد، وقد سعت كغيرها من دول العالم لأن تشمل التشريعات مختلف فروع الملكية الفكرية، إذ شهدت هذه التشريعات زخماً قوياً في فترات ومراحل مختلفة على مدى العقود الماضية[iv].

كما يلاحظ تميز النظام التشريعي السعودي في حماية حقوق الملكية الفكرية عن غيره من قوانين الدول العربية بصياغة منفردة تجعله واحداً من أكثر الأنظمة التشريعية في الوطن العربي صرامة وقوة في مجالات دعم مشاريع الابتكار والإبداع، وفي ظل التحولات الحديثة التي تفرزها البيئة الرقمية تعمل المملكة العربية السعودية بشكل دائم على تحديث الأنظمة والسياسات، بهدف تعزيز أوجه حماية حقوق الملكية الفكرية في مجالات الإبداع الفكري، وتطوير التشريعات الخاصة بها، لتمكين المستفيدين من تسجيل حقوقهم وحفظها وإتاحة حق التقاضي في حال انتهاك الحقوق[lv].

علاوة على قيام أجهزة المملكة وهيئاتها المعنية بحماية حقوق الملكية الفكرية، ولا سيما"الهيئة السعودية للملكية الفكرية" بدور التوعية والتحفيز في الابتكار والإبداع بأحداث البرامج النوعية في مجالات الملكية الفكرية، والتعاون مع الجهات

ذات العلاقة، والمستفيدة من حماية حقوق الملكية الفكرية، والتي تتعاون فيما بينها وبشكل دائم لصياغة استراتيجية وطنية، تعظم المكاسب التي حققتها المملكة في السنوات الأخيرة فيما يختص بشأن الملكية الفكرية، وذلك ببناء وتوجيه منظومة الملكية الفكرية بالمملكة، بما يحقق الموائمة والتكامل بينها وبين المنظومات الاقتصادية التنموية الأخرى، والتي تستهدف تحقيق جملة الأهداف التالية [lvi]:

- تحسين السياسات التنظيمية للملكية الفكرية بالمملكة .
- تطوير البنية التحتية للملكية الفكرية.
- تطوير سياسات واستراتيجيات توليد الملكية الفكرية.
- تطوير سياسات استغلال أصول الملكية الفكرية.
- تطوير سياسات و إجراءات حماية الملكية الفكرية وإنفاذها.

وفيما يخص مؤشر جذور الإبتكار في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية، الذي يعتمد على ركائز براءات الاختراع، والعلامات التجارية، وحقوق التأليف والنشر، والأسرار التجارية، والوصول إلى الأسواق والتصديق على المعاهدات الدولية، يرى الباحث أنالمملكة العربية السعودية قد قطعت أشواطاً طويلة، وقفزت قفزات بعيدة، حققت نجاحات عده في الحفاظ على هذه الحقوق بإنشائها اللجنة الدائمة لحقوق الملكية الفكرية، علاوة على عدد من الإدارات والوحدات لتطبيق الأنظمة، والمراقبة، والتفتيش، والضبط، في جميع قضايا الملكية الفكرية، وجهَّزت الكوادر القضائية المناسبة في شأن النزاعات والفصل فيها، وتقديم خدمة التظلم والطعن[lvii].

وعن تطبيق نظام حقوق المؤلف، يرى الباحث أن وزارة الثقافة والإعلام السعودية تمثل جانباً حقوقياً مهماً من مجالات الملكية الفكرية بالمملكة، إذ تقوم بدور فاعل في هذا الصدد لكونها تحتوي على الإدارة العامة لحقوق المؤلف، فضلاً عن إنشاءهاالإدارات متخصصة لحماية المصنفات الأدبية، والمصنفات الفنية، ومصنفات الحاسب، والرقابة والتفتيش وغيرها من الأنشطة والخدمات التي تسعى من خلالها إلى حماية حقوق التأليف وتوجيه منظومة الملكية الفكرية في المملكة، ورفع مستوى التميز الفردي والمؤسسي، تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وتحسين الاستراتيجيات والأنظمة والتشريعات المتعلقة بالملكية الفكرية[lviii].

ورغم تحسّن مناخ التعريف بحقوق الملكية الفكرية في المملكة العربية السعودية والعمل على حمايتها وسن القوانين المتعلقة بالمعاقبة على انتهاكها، وبخاصة بعدما تم تدشين الهيئة السعودية للملكية الفكرية، إلا أن الباحث يرى أن هناك حاجة ملحة للعمل الدائم على تحديثها وتطويرها بما يتلاءم مع التقدّم التكنولوجي الحاصل عالمياً .

المحور الخامس:

استراتيجيات معالجة حقوق الملكية الفكرية في العصر الرقمي

نظرًا للتطور الكبير الذي نعيشه اليوم في ظل تحولات البيئة الرقمية وثورة الإنترنت، فإنه بمجرد الإعلان عن أحد المؤلفات أوالأفكار أو الابتكارات الجديدة والسماح للجميع بالاطلاععليها ستُصبح عُرضةً للقرصنة وللسرقة أو استخدامها من قبل أي كائن دون الحصول على إذن مالكها، فبالرغم من فائدة مشاركة الآخرين للمحتوى أو الابتكاراتعبر أحد الوسائل الاتصالية الحديثة في زيادة انتشارها ووصولها إلى شريحةٍ أكبر من الجماهير أو الزبائنأوالعملاء ونشر الأفكار التي تتضمنها، فيُفضّل البعض اتباع بعض الطرق أو التعليمات أو الإجراءات أو الاستراتيجيات الخاصة لحماية حقوق الملكية الفكرية في العصر الرقمي لمنع استخدامها والاستفادة منها بشكلٍ غير مشروعٍ.

ويوجد استراتيجيتان لحماية حقوق الملكية الفكرية في العصر الرقمي:

أولاً : استراتيجية الحماية القانونية:

وتعتمد هذه الاستراتيجية على اتباع كل طرق التحذير قبل الاستخدام وآليات المعاقبة بعد إساءة هذا الاستخدام، إلا أن الواقع أثبت أن الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية في العصر الرقمي لم تعد كافية، وباتت تعرض حقوق الملكية الفكرية وحقوق المؤلف والحقوق المجاورة في الفترة الأخيرة لاعتداءات كبيرة،فضلاً عن صعوبةتطبيق التشريعات القانونية التقليدية على هؤلاء المعتدين،والتي باتتهي الأخرى عاجزة عن حماية أصحاب الحقوق في العصر الرقمي.

ويرى الباحثأنه رغم صدور العديد من التشريعات العربية بشأن حماية الملكية الفكرية، وتحديد المصنف الذي تشمله الحماية إلا أن الجرائم المستحدثة في البيئة الرقمية ما زالت بلا غطاء تشريعي، ويظهر القصور التشريعيفي عدم تحديد الجرائم بأشكالها المتعددة والمتطورة في ظل تحولات العصر الرقمي، كما لا يوجد تصور واضح المعالم للقانون والقضاء تجاه تلك الجرائم المستحدثة، والجرائم المستقبلية المتوقعة من خلال الثورة المعلوماتية التي يعيشها العالم[lix].

وتؤكد هذه الدراسة أناستراتيجية الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية بالوطن العربي بوجه عام،وبالمملكة العربية السعودية على وجه التحديدلن يؤتي ثماره، إلا إذا توافرت فيها الشروط التالية:

١. نشر الوعي بحقوق الملكية الفكرية وحقوق المؤلف والحقوق المجاورة في البيئة الرقمية للمؤلفين ومستخدمي شبكة الإنترنت على حد سواء.
٢. تفعيل الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية وإصدار قوانينمستحدثة تضمن الحماية لحقوق الملكية الفكرية في ظل تحولات البيئة الرقمية.
٣. إيجاد مسؤولية قانونية على موردي خدمات شبكة الإنترنت إذا لم يلتزموا بوضع أنظمة تتضمن معلومات عن المشتركين معهم.
٤. إيجاد أنظمة موحدة تتبنى وضع تدابير تقنية تمنع وتجرم التحايل عليها لحماية حقوق المكية الفكرية وحقوق المؤلف والحقوق المجاورة لها في البيئة الرقمية.
٥. الحد من النسخ الإلكتروني الفوضوي من شبكة الإنترنت وتقنين هذه العملية بمجموعة ضوابط ومحددات مستحدثة.
٦. تفعيل دور العقود في الحفاظ وحماية حقوق الملكية الفكرية في الفضاء الرقمي.
٧. تحديد القانون الواجب التطبيق والاختصاص القضائي في منازعات حقوق الملكية الفكريةوحقوق المؤلف والحقوق المجاورة لها في البيئة الرقمية.
٨. وضع قانون خاص بالإنترنت والنشر الإلكتروني على شبكة الإنترنت.

ثانياً: استراتيجية الحماية بالتقنية:

وهيعبارة عن مجموعة من الطرق وآليات التقنية المتبعة في كثير من دول العالم، والتي تهدف لحماية عناصر الملكية الفكرية بالوسائل الإلكترونية،وتعتمد على وضع عقبات تقنية تمنع أو تعيق إساءة الاستخدام، ويمكن للباحث هنا استعراض بعضها في النقاط التالية[lx]:

- **العقبات التقنيَّة:** وهي عبارة عن استخدام شفرة معينة، أو كلمة مرور توضع على أجهزة الكمبيوتر أو بعض البرامج فيه، أو على الأقراص المدمجة وما شابهها، أو على بعض مواقع الإنترنت، أو بعض المواضيع والمصنفات المحميَّة فيها؛ لتحُولَ أو تعيق وصول أي شخص لها، أو للحيلولة دون إمكانية نسخ هذه البرامج أو المصنفات والتعديل عليها، أو توزيعها أو حتى طباعتها دون إذن من صاحب الحق فيها، بل تقوم بعض المواقع بإجراء استكمالي آخر؛ وهو نشر

بيانات صاحب الحق بالمصنف الرقمي المحمي، وإتاحة الفرصة للراغبين بالاستفادة من هذه المصنَّفات المحمية بالاستفادة الفعلية منها بمقابل مادي معيَّن يدفعه المستفيد بطرق عادية أو إلكترونية.

- **فرض أنظمة الحماية الرقمية:** وهي عبارة عن أنظمة وبرمجيات معينة تعطي للجهاز الذي يقوم بتنزيل الملفات والمصنفات المحمية من الإنترنت كودًا أو كلمة سرٍّ معينةً تسمح بفتح هذه المصنفات، والاستفادة منها فقط على الجهاز الذي تم تنزيلها عليه، وبذلك لا يتمكن المستفيد من نسخ هذه المصنفات التي قام بتنزيلها ولا حتى إعادة توزيعها.
- **فرض أنظمة التتبُّع الرقميَّة:** وهي أنظمة تتيحُ تتبع الأجهزة التي تم نقل مصنَّفات محميَّة لها بصورة غير شرعية أو تم من خلالها إحدى صور استغلال الملكية الفكرية، ومعرفة مزود الخدمة الرئيسي لهذا الجهاز؛ مما يتيحُ ملاحقة صاحب هذا الجهاز قانونيًّا، كما تمكن أنظمة التتبُّع هذه من تتبع جميع النسخ الإلكترونية لأي من المصنفات المحميَّة، ومتابعة ما يحدث لها من نسخ أو توزيع وما شابه ذلك، مما يمكن صاحب الحق بهذه المصنفات المحمية من ملاحقة منتهكي حقوقه الفكرية.
- **توقيف أو تجميد أو إلغاء اشتراك المواقع الإلكترونية:**والتي تنتهكُ وتستغل أيًّا من عناصر الملكية الفكريَّة، أو يتم من خلالها انتهاك عناصر الملكية الفكرية من خلال سماحها وسكوتها عن الاعتداءات التي تحدث لعناصر الملكية الفكرية في هذه المواقع.

خاتمة الدراسه :

إن المتتبع لعالمنا اليوم يجد أنه يسعى نحو التوجه الرقمي في مجتمع المعرفة بما يحويه من تجديد وابتكار وإنتاج فكري في جميع الميادين، ولا يمكنللمملكة العربية السعودية بكل ما تملكه من مقومات اقتصادية وثقافية وفكرية وإبداعية أن تغض الطرف عن تلك التحولات الهائلة في البيئة الرقمية وانعكاساتها على حقوق الملكية الفكرية، والالتحاق بركب الدول التي قطعت أشواطاً في تطوير ذاتها في مجتمع المعرفة، ولاسيما ما تعلق بالحماية القانونية والتشريعية والتقنية لحقوق الملكية الفكرية، من أجل تشجيع الاستثمار والإبداع في مختلف المجالات.

فبقراءة واقع حماية حقوق الملكية الفكرية بالمملكة العربية السعودية، وما يفرزه المستقبل من احداثيات، وجد الباحث أن موضوع حماية حقوق الملكية الفكرية وأهدافه يختلف من دولة لأخرى، وتتعدى آثاره مجرد تحقيق الحماية للفكر والإبداع في الدولة، فهو يعد آلية من آليات تحقيق الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة، وأصبح النقاش الذي يدور اليوم حول هذا الموضوع محتدماًبدول العالم المختلفة، بعدما أضحت المعلومات المادة الأساسية لجني الثروات في عالم يتجه نحو عولمة الاقتصاديات، وهكذا تحول الصراع في الوقت الراهن بين المنتج أو المؤلف، ومن ثَمَّ المتحكم في المعلومات، وبين الراغب في الحصول عليها، وهذا ما حاولت الدراسة استطلاعه من خلالالتعريف بحقوق الملكية الفكرية في ظل تحولات البيئة الرقمية، وكذلك التعريف بوسائل حمايتها في المملكة العربية السعودية، ومدى تحديث التشريعات الوطنية حتى تتلاءم مع التوجهات الحديثة في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية.

وفي ضوء ما سبق عرضه والاستقراء الفاحص لأدبيات الموضوع يمكن للباحث الخروج بمجموعة من المعطيات تأتي أهمها فما يلي:

١. هناك اهتمام دولي وعربي ووطني بموضوع الملكية الفكرية وما يتصل بها من ابتكارات وإبداعات العقل سواء في إنتاج المواد الأدبية والفنية أو في الاختراعات التطبيقية الصناعية، فالملكية الفكرية تعد ثمرة من ثمرات الإبداع

الإنساني، وباتت تكتسب أهمية ثقافية واقتصادية واجتماعية في ظل تحولات البيئة الرقمية في مجتمع المعرفة الذي بات هو الآخر يميز دولة عن أخرى.

٢. يؤدي النهوض بالملكية الفكرية وحمايتها إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي وإتاحة فرص عمل وصناعات وإبداعات جديدة قد ترفع من نوعية الحياة وإمكانية التمتع بها.

٣. تحولات البيئة الرقمية تصعد من وتيرة تنامي الاهتمام بحماية حقوق الملكية الفكرية، وتخلق مجالات وأبعاداً جديدة سواء في ميادين الاعتداء على الملكية الفكرية أو في أساليب حماية المصنفات الفكرية والصناعية التي أضافتها.

٤. البنية التحتية والمعلوماتية والتشريعية المبنية على التحول الرقمي في مجتمع المعرفةيمكن أن تعزز ثقافة حماية الملكية الفكرية من خلال العديد من البرامج والأنشطة والعمل على التجديد والابتكار في بيئة العمل لدعم وحماية الملكية الفكرية مع التركيز على التنفيذ الفعال لها.

٥. بعد مراجعة الباحث للتشريعات والمحددات القانونية بالمملكة العربية السعودية للوفاء بالالتزامات الوطنية والدولية وتوفير الحماية اللازمة للمجالات الجديدة في العصر الرقمي، وجد أنه تم إدخال العديد من التعديلات على قوانين حماية حقوق المكية الفكرية خلال السنوات الماضية بغرض سد الثغرات في التشريعات والقوانين ، إلا أنالمملكة العربية السعودية ما زالت في حاجة ملحة لتحديثها وتطويرها لمواكبة تحولات البيئة الرقمية التي تفرز أشكالاً وانماطاًجديدة من التعديات على حقوق المكية الفكرية.

٦. تبين من معطيات الدراسة أن الاتفاقيات الدولية تنص على الحماية القوية لحقوق الملكية حول العالم وهذا توجه حيوي للنمو الاقتصادي بالمملكة، يتماشى مع التوسع الاقتصادي العالمي، ويحقق أهداف مجتمع اقتصاديات المعلومات الذي تتوجه إليه المملكة العربية السعودية بخطى واثقة نتيجة لتوفير الحماية لحقوق الملكية الفكرية وتحسين المناخ الاستثماري في المملكة، حيث أن تطبيق أنظمة الملكية الفكرية برأي الباحث سيؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والشخصي لأصحاب الحقوق مما يساعدهم على الاستخدام العادل للمعلومات والاستمرار في الابداع والابتكار والرقمنة.

٧. تسند المملكة العربية السعودية مهمة إعداد الإستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية، ومتابعة تنفيذها، ووضع خطط عمل وبرامج زمنية لها بالتنسيق والتعاون مع الجهات ذات العلاقة، اقتراح الأنظمة واللوائح المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية للهيئة السعودية للملكية الفكرية، إلى جانب العديد من المهام الأخرى التي تستهدف من خلالها إلى تنظيم مجالات الملكية الفكرية في المملكة، ودعمها، وتنميتها، ورعايتها، وحمايتها، وانفاذها، والارتقاء بها وفق أفضل الممارسات العالمية.

٨. قدم المشرع السعودي في القوانين المنظمة لحق المؤلف الحماية الكافية لبرامج الحاسوب الآليالذي يعد نتاج فكري لصاحبها ينبغي حمايتها قانونياً ومعاقبة كل من يقوم بالإعتداء عليها .

٩. كما توضح الدراسة أن الاستخدام العادل للنتاج الفكري في مجتمع المعرفةيعكس حقوق المؤلفين والمستفيدين في ظل التحديات التي تواجه الحماية الممنوحة لحق التأليف في العصر الرقمي، وبالتالي يشجع الإبداع والمبدعين مما ينعكس على تطوير البحث العلمي بالمملكة.

١٠. تؤكد الدراسة أن هناك بعض أوجه القصور التشريعي الواضح في عدم تغطية تشريعات حماية حقوق الملكية الفكرية بالمملكة لأشكال الجرائم المستحدثة في البيئة الرقمية، الأمر الذي يمنع معاقبة مرتكبي تلك الجرائم،

وتماديهم في ارتكاب جرائم أخرى، ويرجع ذلك إلى غياب المواد التشريعية التي تنظم الإجراءات الجزائية، وتجرم هذا السلوك وتحدد العقوبات المشددة لتجهض بها كل سلوك يضر بأمن المجتمع السعودي، ويؤثر على نموه الاقتصادي والثقافي والبيئي.

١١. كما يؤدي توزيع الاختصاص بين العديد من الجهات المنوط بها حماية حقوق الملكية الفكرية بالمملكة العربية السعودية إلى ضياع بعض حقوق الملكية الفكرية وبخاصة حقوق المؤلف، ويساعد مرتكبي الجرائم المستحدثة في البيئة الرقمية على مواصلة التعدي، كما يسهم في ازدياد أعداد الجريمة الرقمية على حقوق الملكية الفكرية.

١٢. يرى الباحث أن استخدام الإجراءات التقليدية لإصدار الأوامر القضائية بشأن الجرائم الرقمية المستحدثة والتعديات على حقوق الملكية الفكرية، قد يؤدي لآثار سلبية مثل ضياع معالم تلك الجرائم وأدلتها، مما يؤثر ذلك على المؤلفين والمبتكرين والمبدعين بعدم مواصلة الإجراءات القضائية، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة توفير محاكم مختصة بالنظر في الجرائم الإلكترونية.

وفي ضوء ما خرج به الباحث من معطيات يمكن طرح بعض المقترحات والتوصيات التي يؤمل أن تسهم في حماية حقوق الملكية الفكرية بالمملكة العربية السعودية في ضوء انعكاسات تحولات البيئة الرقمية على مجتمع المعرفة، وذلك على النحو التالي:

١. ضرورة اعتبار أن الملكية الفكرية في القرن الحالي تعد محركاً قوياً يدفع عملية التنمية الاقتصادية بالمملكة، وبالتالي تنمية رأس المال البشري في تكوين أفراد قادرين على توليد الإبداع وتوليد العائدات وتشجيع الاستثمار وتعزيز الثقافة وهذا ما سينعكس على البحث العلمي وتطوره في المجتمع السعودي.

٢. العمل على وضع أنظمة نموذجية لحماية حقوق الملكية الفكرية بالمملكة، وذلك من خلال تحديث قوانينها وتشريعاتها الوطنية في هذا المجال، هذا إلى جانب وضع عقوبات رادعة على المخالفين لحقوق الملكية الفكرية والتأليف في ظل تحولات البيئة الرقمية في مجتمع المعرفة.

٣. إزالة التباين الواضح في التطبيق الفعلي لتشريعات الملكية الفكرية بين الجهات المعنية به بالمملكة، وإزالة التعارض وتنازع الاختصاص حتى لا يعطي الفرصة لمرتكب الجريمة الرقمية من الإفلات من العقاب بسبب هذا التنازع، مما يسهم في انتشار الجريمة بنسب أعلى.

٤. وضع منظومة أمنية سعودية متكاملة لحماية حقوق الملكية الفكرية من الاعتداء والقرصنة من خلال السعي لمواجهة النقص التشريعي والقصور الواضح على المستوى الوطني في مجال جرائم القرصنة سواء أكان من حيث أساليب التحقيق والرصد، أو في مجال التوعية المعلوماتية بأخطار هذه الجرائم الرقمية.

٥. العمل على زيادة الوعي الاجتماعي من خلال نشاطات ومؤتمرات تثقيفية وندوات ومحاضرات حول حماية حقوق الملكية الفكرية في العصر الرقمي، وذلك لنشر الوعي بثقافة احترام حقوق الملكية الفكرية وحمايتها، هذا إلى جانب تنظيم مؤتمر سنوي لمناقشة أحدث التشريعات والقوانين والاتفاقيات التي تمت على المستوى الوطني والدولي لحماية حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية، وذلك لتنمية مجال التوعية المعلوماتية بأخطار هذه الجرائم.

٦. ضرورة العمل الدائم والحثيث على تحسين مناخ التعريف بحقوق الملكية الفكرية في المملكة العربية السعوديةوحمايتها وتحديث القوانين والتشريعات المتعلقة بالمعاقبة على انتهاكها بما يتلاءم مع تحولات التقدّم التكنولوجي الحاصل عالمياً.

٧. ضرورة بذل الجهد المتواصل لزيادة الوعي بقضايا الملكية الفكرية بالمملكة العربية السعودية، وذلك عن طريق العديد من الوسائل الإعلامية، والإعلانية التي تتوافق مع كل شريحة من شرائح المجتمع بما يتوافق مع التشريعات الوطنية، وشمول برامج الحملات للجرائم المستحدثة والمتوقعة وأثرها على المجتمع، اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً، والعقوبات المقررة تشريعياً.

٨. **وعلى المستوى العربي توصي الدراسة** بضرورة تعاون الدول العربية فيما بينها لوضع قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية التي تساير التطورات والتحديات العالمية وتحولات البيئة الرقمية لمجتمع المعرفة الذي بات سر قوة المجتمعات وتفوقها.

٩. تشجيع تبادل الخبرات العربية والمعارف، وتكثيف المشاركة في المؤتمرات الدولية والندوات، والحلقات العلمية ذات الصلة بالنواحي الأمنية لمكافحة الجرائم المعلوماتية، وحماية حقوق الملكية الفكرية.

١٠. ضرورة إنشاء محكمة متخصصة في منازعات الملكية الفكرية في شكل (المحكمة الإلكترونية العربية) مثلاً، وتكون تابعة لجامعة الدول العربية تصدر قراراتها على وجه السرعة لمواجهة الجرائم المتطورة والمستحدثة في البيئة الرقمية على أن يكون لها أحقية التنفيذ بمعرفة الجهات المعنية داخل البلاد العربية، مع ضرورة توحيد القوانين العربية، والتدابير بشأن حقوق الملكية الفكرية.

مراجع الدراسة:

i- أحمد بدر، جلال الغندور، ناريمان إسماعيل، **السياسة المعلوماتية واستراتيجية التنمية: دراسات شاملة لمصر والوطن العربي وبعض البلاد الأوربية والأمريكية والآسيوية والأفريقية**، القاهرة، دار غريب، ٢٠٠١، ص٢٩٣.

ii- محمد عبد الحميد،**البحث العلمي في الدراسات الإعلامية**، القاهرة، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، ص ٣١.

iii- الزهراء العناني ، نبيل عنكوش ، **تثمين الأرشيف في البيئة الرقمية : دراسة في المفاهيم والأدوات** ، بحث منشور ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد ٤٩ ، ٢٠١٨ ، ص ١٣٥.

iv-سعد محمد الهجرسي ، **الاتصالات والمعلومات والتطبيقات الرقمية**،الإسكندرية ، دار الثقافة العلمية، ٢٠٠٠، ص٩٧.

v-كمال بطوش،**المكتبة الجامعية العربية في ظل مجتمع المعلومات: حتمية مواكبة ثورة التكنولوجيا الرقمية**، مجلة العربية ٣٠٠٠، ع١،٢٠٠٦ ، ص ٥٢.

vi- عبدالرازق السنهوري،**الوسيط في شرح القانون المدني**،الجزء الثامن، القاهرة ، دار النهضة العربية،٢٠٠٦،ص٢٥٧.

vii- وزارة الأوقاف السعودية ، **الموسوعة الاسلامية العامة**، ٢٠٠٨، ص ٨٥.

viii-سيد حسب الله،أحمد محمد الشامي،**الموسوعة العربية لمصطلحات علوم المكتبات والمعلومات والحاسبات**، مج ٢، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠١، ص ٥٣.

ix-عفاف محمد نديم،**حقوق الملكية الفكرية في العصر الرقمي بين الحماية القانونية والوصول العادل للمعلومات: دراسة تحليلية**، بحث منشور، المجلة الأردنية للمكتبات والمعلومات، المجلد ٥٣،العدد ٢، ٢٠١٨، ص ص١١-٦٣.

x-إبراهيم قويدر جلول،**الحماية القانونية للملكية الفكرية في البيئة الرقمية**،المؤتمر الدولي الأول للمكتبات والمعلومات والتوثيق، المركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح وجمعية المكتبات والمعلومات الأردنية والجمعية الجزائرية للمكتبات والمعلومات ، الأردن، أبريل، ٢٠١٨ ، ص ص ٢٧-٤٢.

xi- وسيمة مصطفى هنشور، **حماية الملكية الفكرية عبر الإنترنت في إطار المنظمة العالمية للملكية الفكرية**، بحث منشور ، مجلة البحوث والحقوق السياسية، الجزائر ، ٢٠١٧، ص ص ٣٥٧- ٣٧٣.

xii- الزبير بلهوشات، محمد رحايلي،**حقوق المؤلف والحقوق المجاورة في البيئة الرقمية: الحالة الجزائرية** ، بحث منشور، الجزائر، مجلة جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية، العدد ٢٩، ٢٠١٦، ص ص ٤٩٩- ٥٢٣.

xiii- سعاد جواهرة،**الطبيعة الخاصة للجرائم الواقعة على الملكية الفكرية في البيئة الرقمية**، الجزائر، بحث منشور ، مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية، العدد الثامن ، ديسمبر ٢٠١٦ ، ص ص ٢٨٠- ٢٩٦.

xiv- نرجس صفو، **الحماية القانونية للملكية الفكرية في البيئة الرقمية**، ورقة بحثية مقدمة لأعمال المؤتمر الدولي الحادي عشر " التعليم في عصر التكنولوجيا الرقمية"،مركز جيل البحث العلمي ، لبنان ، أبريل ٢٠١٦ ، ص ص ٢٨٣- ٣٠٢.

xv- حياة طرشي ، **المكتبات وحق المؤلف في ظل البيئة الرقمية – دراسة ميدانية** ، الجزائر، رسالة ماجستير ،غير منشورة ،قسم علم المكتبات ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، جامعة منتوري قسنطينة ، ٢٠١٢ .

xvi- موفق محمد العصار،**مناهضة حقوق الملكية الفكرية ودور العموميات الخلاقة في حماية هذه الحقوق في العصر الرقمي:دراسة تحليليه**، رسالة ماجستير ، غير منشورة، جامعة الإسكندرية ، كلية الآداب ،٢٠١١.

xvii- السيد كنعان الأحمر، **إنفاذ حقوق الملكية الفكرية**، ورقة بحثية مقدمةلمنتدى قوانين قطر ، يونيه ٢٠١٠م.

xviii- ناريمان إسماعيل متولى،**حماية حقوق التأليف في العصر الرقمي**،بحث مشارك في أعمال المؤتمر العشرين للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (اعلم)، الرباط ، يونيه ٢٠١٠ .

xix- عبد الرازق يونس، **حقوق الملكية الفكرية في فضاء إلكتروني**،بحث مشارك في أعمال المؤتمر العشرين للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (اعلم) ، الرباط ، ٢٠١٠ .

Penney, Steven. **Crime**, **Copyright and the Digital Age**, 2009 Access: http: / / -xx papersssrn. Com / so 13 / papers.

xxi- فاتن سعيد بامفلح،**المكتبات الرقمية بين التخطيط والتنفيذ** ، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ٢٠٠٨.

xxii-حسام عبدالقادر، **الملكية الفكرية الرقمية ودور المجتمع المدني في الحفاظ عليها**، ورقة بحثية قدمت في المؤتمر العربي الأول للثقافة الرقمية في طرابلس، مارس ٢٠٠٧م.

xxiii- فهد ناصر العبود،**حماية حقوق التأليف على شبكة الإنترنت**، دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات، مج١٠، ع٣، سبتمبر ٢٠٠٥.

xxiv-محمد السيد محمود فودة،**حقوق الملكية الفكرية: نشأتها- الواقع والمستقبل**، بحث مقدم إلى المؤتمر العربي الثاني عشر للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات ، الشارقة ، نوفمبر ٢٠٠١، ص ١٤.

xxv-صلاح زين الدين، **المدخل إلى الملكية الفكرية.. نشأتها ومفهومها ونطاقها**، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإصدار الثاني، ٢٠٠٦، ص ٢٤.

xxvi-عبد الرزاق يونس ، **أمن المعلومات الالكترونية وحقوق الملكية الفكرية، مرجع سابق** ، ص ٢٥.

xxvii-محمد السيد محمود فودة ، **مرجع سابق** ، ص ١٩.

xxviii- عجة الجيلالي، **أزمات حقوق الملكية الفكرية**، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٢، ص٩١.

*قد عدلت اتفاقية برن منذ ابرامها عام ١٨٨٦ أكثر من مرة حيث تم إكمالها بباريس في ٤ مايو ١٨٩٦ وتم تعديلها ببرلين في ٣ نوفمبر ١٩٠٨ وتم إكمالها في ببرن في ٢٠ مارس ١٩١٤ وأيضا عدلت بروما في ٢ يونيو ١٩٢٨ وبروكسل في ٢٨ يونيو ١٩٤٨ واستكهولم في ١٤ يوليو ١٩٦٧ وباريس في ٢٤ يوليو ١٩٧١ والمعدلة أيضا في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٩م.

xxix-صلاح زين الدين، **مرجع سابق** ، ص ٣٢.

xxx- تعريف قدمه **المركز المصري للملكية الفكرية** عام ٢٠١٨ : متاح من خلال:
http://www.egypt.bic.com/book9.htm.Retrieved

xxxi- محمد لعقاب، **وسائل الإعلام والاتصال الرقمية**، الطبعة الأولى، الجزائر، دارهومة للطباعة، ٢٠٠٧،ص ١٣.

xxxii- فاتن سعيد بامفلح،**مرجع سابق** ، ص ٣٨.

xxxiii- محمد سعد الرحاحلة، **مقدمات في الملكية الفكرية**، عمان ، دار حامد للنشر والتوزيع، ٢٠١٢، ص ١٨.

xxxiv-زياد مرقد، **الملكية الفكرية والعصر الرقمي**،الإسكندرية ، مجموعة طلال أبو غزالة، ٢٠٠٨، ص١٤.

xxxv-محمد محمد شتا، **فكرة الحماية الجزائية لبرامج الحاسوب الآلي**، الإسكندرية ، دار الجامعة الجديدة للنشر، ٢٠٠١، ص ٢٨ .

xxxvi- محمد فواز المطالقة، **النظام القانوني لعقود إعداد برامج الحاسوب الآلي**،عمان ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٤، ص ٥٦.

xxxvii- محمد واصل، **الحماية القانونية لبرامج الحاسوب، المصنفات الإلكترونية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٧، العدد ٠٣، ٢٠١١ ، ص ٣٩.

xxxviii- محمد حماد مرهج الهيتي، **نطاق الحماية الجنائية للمصنفات الرقمية**، دراسة مقارنة في القوانين العربية لحماية حق المؤلف، مجلة الشريعة والقانون، العدد ٤٨، أكتوبر ٢٠١١ ،ص ١٢.

xxxix- عبد الله مبروك النجار،**مرجع سابق** ، ص ٦٤.

xl-الهيئة السعودية للملكية الفكرية، **اللائحة التنفيذية لنظام حماية حقوق المؤلف** ، متاحة من خلال :
https://www.saip.gov.sa/wp-content/uploads/2019/10

xli- فاتن حسين حوى، **المواقع الإلكترونية وحقوق الملكية الفكرية**، الطبعة الأولى،عمان ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١٠ ، ص ٣٨.

xlii- سعاد جواهرة،**مرجع سابق** ، ص ٢٨٣.

xliii- صوفي عبد اللطيف ، **مرجع سابق** ، ص ٦٧.

xliv–زياد مرقد ، **مرجع سابق**، ص ٢١.

xlv– أحمد فايز أحمد سيد،**الاستخدام العادل لحق التأليف في عصر المعلومات: دراسة مقارنة لنماذج من الدول المتقدمة والنامية**، أطروحة ماجستير، جامعة القاهرة ، كلية الآداب –قسم المكتبات والوثائق، ٢٠٠٣، ص ٥٨.

xlvi– عفاف محمد ندم ، **مرجع سابق** ، ص ٧١.

xlvii– مجيد دحمان،**تكنولوجيا المعلومات الحديثة وتطور الحقوق_ في تكنولوجيا المعلومات والتشريعات القانونية**، ورقة عمل مقدمه أعمال الندوة العربية الأولى للمعلومات، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٠م ، ص ٢٣.

xlviii–عفاف محمد ندم ، **مرجع سابق** ، ص ٤٢.

xlix– محمد سعد الرحاحلة،**حماية الملكية الفكرية للمقررات الإلكترونية الجامعات السعودية نموذجاً – رؤية نظامية فقهية**، بحث منشور، القاهرة، كلية دار العلوم، مجلة البحوث والدراسات الاسلامية ، العدد٣٩، مايو ٢٠١٣، ص ٥٢٣.

l– عبد الله مبروك النجار،**الحق الأدبي للمؤلف في الفقه الإسلامي والقانون المقارن**، الرياض: دار المريخ للنشر، ٢٠٠٠، ص ٤٩.

li– الموقع الرسمي للهيئة السعودية للملكية الفكرية ، متاح من خلال :
https://www.saip.gov.sa/about/

lii– الموقع الرسمي للهيئة السعودية للملكية الفكرية ، **مرجع سبق الإشارة إليه** .

liii– آمال زيدان عبدالله، **حقوق الملكية الفكرية في الأنظمة السعودية والاتفاقيات الدولية** (الرياض: مكتبة الرشيد، ٢٠١٤) ، ط١ ، ص ٢٣.

liv– محمد سعد الرحاحلة ، **مرجع سابق** ، ص ٥٢٧.

lv– فخرى محمود خليل، **الأسس القانونية للملكية الفكرية الأدبية والفنية وتطبيقاتها في البيئة الرقمية** ، بحث منشور ،المؤتمر الحادي والعشرون للإتحاد العربي للمكتبات ، بيروت ، الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات ، ٢٠١٠ ، ص ١٠٠٦.

lvi– آمال زيدان عبدالله ، **المرجع نفسه** ، ص ٥٣.

lvii– ماجد الجميل ، **السعودية تطرح أمام «ويبو» استراتيجياتها لتعزيز الوصول إلى الاقتصاد المعرفي** ، تقرير منشور بتاريخ ٢٣ يوليو ٢٠١٧ ، متاح من خلال : https://www.aleqt.com/2017/07/23/article_1223726.html

lviii– محمد سعد الرحاحلة، **مرجع سابق** ، ص ٥٢٩.

lix– حسن جميعي، **حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة في المحيط الرقمي**، ورقة عمل قدمت في الدورة التدريبية حول الملكية الفكرية للدبلوماسيين (١٣–١٦ ديسمبر٢٠٠٤م) بتنظيم وزارة الخارجية المصرية بالتعاون مع الويبو، ص٦٤.

- lx– رياح غسان، **الوجيز في قضايا حماية الملكية الفكرية والفنية**، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٨،ص ١٤٠.
إبراهيم قويدر جلول،**الحماية القانونية للملكية الفكرية في البيئة الرقمية**،المؤتمر الدولي الأول للمكتبات والمعلومات والتوثيق، المركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح وجمعية المكتبات والمعلومات الأردنية والجمعية الجزائرية للمكتبات والمعلومات ، الأردن، أبريل، ٢٠١٨ .
- أحمد بدر، جلال الغندور، ناريمان إسماعيل، **السياسة المعلوماتية واستراتيجية التنمية: دراسات شاملة لمصر والوطن العربي وبعض البلاد الأوربية والأمريكية والآسيوية والأفريقية**، القاهرة، دار غريب، ٢٠٠١.
- أحمد فايز أحمد سيد، **الاستخدام العادل لحق التأليف في عصر المعلومات: دراسة مقارنة لنماذج من الدول المتقدمة والنامية**، أطروحة ماجستير، جامعة القاهرة ، كلية الآداب –قسم المكتبات والوثائق، ٢٠٠٣.
- الزبير بلهوشات، محمد رحايلي ، **حقوق المؤلف والحقوق المجاورة في البيئة الرقمية: الحالة الجزائرية** ، بحث منشور،الجزائر، مجلة جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية، العدد ٢٩، ٢٠١٦.
- الزهراء العناني ، نبيل عنكوش ، **تثمين الأرشيف في البيئة الرقمية : دراسة في المفاهيم والأدوات** ، بحث منشور ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد ٤٩ ، ٢٠١٨.
- السيد كنعان الأحمر، **إنفاذ حقوق الملكية الفكرية**، ورقة بحثية مقدمة لمنتدى قوانين قطر ، يونيه ٢٠١٠م.

- آمال زيدان عبدالله، **حقوق الملكية الفكرية في الأنظمة السعودية والاتفاقيات الدولية** (الرياض: مكتبة الرشيد، ٢٠١٤) ، ط١.
- الموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة السعودية للملكية الفكرية .
- حسام عبدالقادر، **الملكية الفكرية الرقمية ودور المجتمع المدني في الحفاظ عليها**، ورقة بحثية قدمت في المؤتمر العربي الأول للثقافة الرقمية في طرابلس، مارس ٢٠٠٧.
- حسن جميعي، **حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة في المحيط الرقمي**، ورقة عمل قدمت في الدورة التدريبية حول الملكية الفكرية للدبلوماسيين(ديسمبر ٢٠٠٤م) بتنظيم وزارة الخارجية المصرية بالتعاون مع الويبو.
- حياة طرشي ، **المكتبات وحق المؤلف في ظل البيئة الرقمية – دراسة ميدانية** ، الجزائر، رسالة ماجستير ،غير منشورة ،قسم علم المكتبات ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، جامعة منتوري قسنطينة ، ٢٠١٢ .
- رياح غسان،**الوجيز في قضايا حماية الملكية الفكرية** ، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٨ .
- زياد مرقد، **الملكية الفكرية والعصر الرقمي**، الإسكندرية ، مجموعة طلال أبو غزالة، ٢٠٠٨.
- سعد محمد الهجرسي ، **الاتصالات والمعلومات والتطبيقات الرقمية**،الإسكندرية، دار الثقافة العلمية، ٢٠٠٠.
- سعاد جواهرة، **الطبيعة الخاصة للجرائم الواقعة على الملكية الفكرية في البيئة الرقمية**، الجزائر، بحث منشور، مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية، العدد الثامن ، ديسمبر ٢٠١٦ .
- سيد حسب الله،أحمد محمد الشامي، **الموسوعة العربية لمصطلحات علوم المكتبات والمعلومات والحاسبات**، مج ٢، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠١.
- صلاح زين الدين، **المدخل إلى الملكية الفكرية–نشأتها ومفهومها ونطاقها**، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإصدار الثاني، ٢٠٠٦.
- صوفي عبد اللطيف، **المكتبات وحقوق التأليف الرقمية والنشر الإلكتروني**، بحث منشور ، الجزائر ، مجلة المكتبات ومجتمع المعلومات ، مج ١، ع٢، ديسمبر٢٠٠٢
- عبد الله مبروك النجار، **الحق الأدبي للمؤلف في الفقه الإسلامي والقانون المقارن**، الرياض، دار المريخ للنشر، ٢٠٠٠.
- عبد الرازق يونس، **حقوق الملكية الفكرية في فضاء إلكتروني**، بحث مشارك في أعمال المؤتمر العشرين للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (اعلم) ، الرباط ، ٢٠١٠.
- عبدالرازق السنهوري،**الوسيط في شرح القانون المدني**،الجزء الثامن، القاهرة، دار النهضة العربية،٢٠٠٦،ص٢٥٧.
- عجة الجيلالي، **أزمات حقوق الملكية الفكرية**، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٢.
- عفاف محمد نديم، **حقوق الملكية الفكرية في العصر الرقمي بين الحماية القانونية والوصول العادل للمعلومات: دراسة تحليلية**، بحث منشور، المجلة الأردنية للمكتبات والمعلومات، المجلد ٥٣،العدد ٢، ٢٠١٨.
- فاتن سعيد بامفلح، **المكتبات الرقمية بين التخطيط والتنفيذ**، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، ٢٠٠٨.
- فاتن حسين حوى، **المواقع الإلكترونية وحقوق الملكية الفكرية**، الطبعة الأولى،عمان ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١٠ ، ص ٣٨.
- فخرى محمود خليل، **الأسس القانونية للملكية الفكرية الأدبية والفنية وتطبيقاتها في البيئة الرقمية** ، بحث منشور ،المؤتمر الحادي والعشرون للإتحاد العربي للمكتبات ، بيروت ، الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات ، ٢٠١٠ .
- فهد ناصر العبود، **حماية حقوق التأليف على شبكة الإنترنت**، دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات، مج١٠، ع٣ ،سبتمبر ٢٠٠٥.
- كمال بطوش، **المكتبة الجامعية العربية في ظل مجتمع المعلومات: حتمية مواكبة ثورة التكنولوجيا الرقمية**، مجلة العربية ٣٠٠٠، ع٢٠٠٦،١ .
- ماجد الجميل ، **السعودية تطرح أمام «ويبو» استراتيجياتها لتعزيز الوصول إلى الاقتصاد المعرفي** ، تقرير منشور بتاريخ ٢٣ يوليو ٢٠١٧ .
- محمد عبد الحميد، **البحث العلمي في الدراسات الإعلامية**، القاهرة، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠.

- محمد السيد محمود فودة، **حقوق الملكية الفكرية: نشأتها– الواقع والمستقبل**، بحث مقدم إلى المؤتمر العربي الثاني عشر للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات ، الشارقة ، نوفمبر ٢٠٠١.
- محمد لعقاب، **وسائل الإعلام والاتصال الرقمية**، الطبعة الأولى، الجزائر، دار هومة للطباعة، ٢٠٠٧.
- محمد سعد الرحاحلة، **مقدمات في الملكية الفكرية**، عمان ، دار حامد للنشر والتوزيع، ٢٠١٢.
- محمد محمد شتا، **فكرة الحماية الجزائية لبرامج الحاسوب الآلي**، الإسكندرية ، دار الجامعة الجديدة للنشر، ٢٠٠١، ص ٢٨ .
- محمد فواز المطالقة، **النظام القانوني لعقود إعداد برامج الحاسوب الآلي**،عمان ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٤، ص ٥٦.
- محمد واصل، **الحماية القانونية لبرامج الحاسوب، المصنفات الإلكترونية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٧، العدد ٠٣، ٢٠١١ ، ص ٣٩.
- محمد حماد مرهج الهيتي، **نطاق الحماية الجنائية للمصنفات الرقمية**، دراسة مقارنة في القوانين العربية لحماية حق المؤلف، مجلة الشريعة والقانون، العدد ٤٨، أكتوبر ٢٠١١.
- محمد سعد الرحاحلة، **حماية الملكية الفكرية للمقررات الإلكترونية الجامعات السعودية نموذجاً – رؤية نظامية فقهية**، بحث منشور، القاهرة، كلية دار العلوم، مجلة البحوث والدراسات الاسلامية ، العدد٣٩، مايو ٢٠١٣ .
- مجيد دحمان، **تكنولوجيا المعلومات الحديثة وتطور الحقوق_ في تكنولوجيا المعلومات والتشريعات القانونية**، ورقة عمل مقدمه أعمال الندوة العربية الأولى للمعلومات، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٠م.
- موفق محمد العصار، **مناهضة حقوق الملكية الفكرية ودور العموميات الخلاقة في حماية هذه الحقوق في العصر الرقمى: دراسة تحليليه**، رسالة ماجستير ، غير منشورة، جامعة الإسكندرية ، كلية الآداب ،٢٠١١م.
- ناريمان إسماعيل متولى، **حماية حقوق التأليف في العصر الرقمي**، بحث مشارك في أعمال المؤتمر العشرين للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (اعلم) ، الرباط ، يونيه ٢٠١٠ .
- نرجس صفو، **الحماية القانونية للملكية الفكرية في البيئة الرقمية**، ورقة بحثية مقدمة لأعمال المؤتمر الدولي الحادي عشر " التعليم في عصر التكنولوجيا الرقمية"،مركز جيل البحث العلمي ، لبنان ، أبريل ٢٠١٦ .
- وزارة الأوقاف السعودية ، **الموسوعة الإسلامية العامة** ، ٢٠٠٨.
- وسيمة مصطفى هنشور، **حماية الملكية الفكرية عبر الإنترنت في إطار المنظمة العالمية للملكية الفكرية**، بحث منشور ، مجلة البحوث والحقوق السياسية، الجزائر ، ٢٠١٧.
- Penney, Steven. **Crime**, **Copyright and the Digital Age**, 2009 Access: http: / / papersssrn. Com / so 13 / papers.